A

الأمم المتحدة

الجمعيـة العامـة

PROVISIONAL

A/44/PV.80
2 January 1990

ARABIC

الدورة الرابعة والاربعون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة الثمانين

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،
يوم الإثنين ، ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩ ، الساعة ١٦/٠٠

الرئيس :	السيد غاربا	(نيجيريا)
ثم :	السيد صـلاح	(غامبيـا)
	(نائب الرئيس)	

- المعلومات المرسلة بمقتضى المادة ٧٣ (هـ) من ميثاق الأمم المتحدة من الاقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي : تقرير اللجنة الرابعة [١١٦]

- أنشطة المصالح الأجنبية ، الاقتصادية وغيرها ، التي تعرقل تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة في ناميبيا وفي سائر الاقاليم الواقعة تحت السيطرة الاستعمارية ، والجهود الرامية الى القضاء على الاستعمار والفصل العنصري والتمييز العنصري في الجنوب الافريقي : تقرير اللجنة الرابعة [١١٧]

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الاخرى ، وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية . وينبغي ارسالها موقّعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع الى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza ، مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر .

- تنفيذ الوكالات المتخصصة والمؤسسات الدولية المتصلة بالأمم المتحدة لإعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ؛ تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي : تقرير اللجنة الرابعة [١١٨ و ١٢]

- برنامج الأمم المتحدة التعليمي والتدريبي للجنوب الافريقي : تقرير اللجنة الرابعة [١١٩]

- التسهيلات الدراسية والتدريبية المعروضة من الدول الأعضاء لصالح سكان الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي : تقرير اللجنة الرابعة [١٢٠]

- تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة [١٨] (تابع)

(أ) تقرير اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

(ب) تقريرا الأمين العام

(ج) مشاريع قرارات

(د) مشروع مقرر

(هـ) تقرير اللجنة الخامسة

- استعراض كفاءة الأداء الإداري والمالي للأمم المتحدة [٣٨]

(أ) مذكرة من الأمين العام

(ب) مشروع قرار

- برنامج العمل

افتتحت الجلسة في الساعة ١٦/٣٥

البند ١٨ (تابع) والبنود ١١٦ و ١١٧ و ١١٨ و ١٢
و ١١٩ و ١٢٠ من جدول الاعمال

المعلومات المرسلة بمقتضى المادة ٧٣ (هـ) من ميثاق الامم المتحدة من الاقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي : تقرير اللجنة الرابعة (A/44/739)

أنشطة المصالح الأجنبية ، الاقتصادية وغيرها ، التي تعرقل تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة في ناميبيا وفي سائر الاقاليم الواقعة تحت السيطرة الاستعمارية ، والجهود الرامية الى القضاء على الاستعمار والفصل العنصري والتمييز العنصري في الجنوب الافريقي : تقرير اللجنة الرابعة (A/44/664)

تنفيذ الوكالات المتخصصة والمؤسسات الدولية المتصلة بالامم المتحدة لإعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ؛ تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي : تقرير اللجنة الرابعة (A/44/740)

برنامج الامم المتحدة التعليمي والتدريبي للجنوب الافريقي : تقرير اللجنة الرابعة (A/44/741)

التسهيلات الدراسية والتدريبية المعروضة من الدول الاعضاء لصالح سكان الاقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي : تقرير اللجنة الرابعة (A/44/742)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أدعو ممثل الإمارات العربية المتحدة ، مقرر اللجنة الرابعة ، ليتولى عرض ستة تقارير للجنة الرابعة في بيان واحد .

السيد الكندي (الإمارات العربية المتحدة) مقرر اللجنة الرابعة : أتشرف بأن أقدم إلى الجمعية العامة للنظر ستة تقارير للجنة الرابعة تتعلّق ببنود جدول الأعمال ١٨ ، و ١١٦ ، و ١١٧ ، و ١١٨ ، و ١٢ ، و ١١٩ ، و ١٢٠ على التوالي .

ويتعلق التقرير الأول الوارد في الوثيقة A/44/738 بأقاليم لم تشملها بنود أخرى في جدول الأعمال ، تناولتها اللجنة في إطار البند ١٨ من جدول الأعمال . ويتضمن التقرير إثني عشر مشروع قرار ، ومشروعي توافق آراء ومشروع مقرر واحدا ، تتصل على

(السيد الكندي ، مقرر اللجنة الرابعة)

التوالي بما يلي : الصحراء الغربية ، كاليدونيا الجديدة ، توكيلاو ، جزر كايمان ، برمودا ، جزر تركس وكايكوس ، أنغيلا ، جزر فرجن البريطانية ، مونتسيرات ، ساموا الأمريكية ، غوام ، جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة ، جبل طارق ، بيتكيرن ، سانت هيلانه .

وباعتماد الجمعية العامة لهذه المقترحات فإنها تؤكد من جديد ، في جملة أمور ، التطبيق الكامل لإعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة وحق هذه الشعوب المتأصل في أن تقرر بحرية مركزها السياسي في المستقبل . وتطلب الجمعية العامة من الدول المعنية القائمة بالإدارة أن تتخذ جميع التدابير الممكنة للتعجيل بعملية إنهاء الاستعمار . كما تحث الجمعية الدول القائمة بالإدارة على أن تقوم ، بمساعدة الوكالات المتخصصة وسواها من مؤسسات منظومة الأمم المتحدة ، بالتعجيل بتنمية هذه الأقاليم اجتماعيا واقتصاديا .

وإذ تلاحظ الجمعية العامة مع التقدير التعاون المستمر لبعض الدول القائمة بالإدارة في هذا الشأن ، تؤكد مرة أخرى أهمية إيفاد بعثات زائرة للأمم المتحدة إلى الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي ، وذلك لتمكين الأمم المتحدة من أن تصبح على علم تام بالأحوال السائدة في هذه الأقاليم .

وفيما يتعلق بالصحراء الغربية ، تكرر الجمعية العامة ، في جملة أمور ، الإعراب عن تأييدها لعملية المساعي الحميدة المشتركة بين الرئيس الحالي لمنظمة الوحدة الافريقية والأمين العام للأمم المتحدة التي بدأت في نيويورك في ٩ نيسان/ابريل ١٩٨٦ بهدف تيسير التوصل إلى حل عادل ودائم لمسألة الصحراء الغربية ، وفقا لقرار مؤتمر رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الافريقية AHG/Res.10 (XIX) وقرار الجمعية العامة ٥٠/٤٠ المؤرخ في ٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٥ .

وإذ تؤكد الجمعية العامة من جديد أن مسألة الصحراء الغربية هي مسألة إنهاء للاستعمار ، تشدد على أهمية الموافقة المبدئية ، التي أعربت عنها في ٣٠ آب/أغسطس ١٩٨٨ المملكة المغربية والجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب (البوليساريو) ، على المقترحات المشتركة المقدمة من الرئيس الحالي لمنظمة الوحدة الافريقية والأمين العام للأمم المتحدة الرامية إلى عقد استفتاء لتقرير مصير شعب الصحراء الغربية ، تنظمه وتشرف عليه الأمم المتحدة ، بالتعاون مع منظمة الوحدة الافريقية . وإذ ترحّب الجمعية العامة بالمحادثات التي دارت في مراكش بين جلالة الملك الحسن الثاني ملك المغرب وجبهة البوليساريو تذكي أمل الأمين العام للأمم

المتحدة والرئيس الحالي لمنظمة الوحدة الافريقية في عقد جلسات أخرى لها هذه الطبيعة لتحسين احتمالات نجاح عملية السلم . وتعرب الجمعية العامة عن اقتناعها بأن استمرار الحوار المباشر بين طرفي النزاع يمكن أن يسهم في إنجاز عملية المساعي الحميدة المشتركة للرئيس الحالي لمنظمة الوحدة الافريقية والأمين العام للأمم المتحدة وفي إقرار السلم في الصحراء الغربية وفي الاستقرار والأمن في المنطقة كلها . وتناشد الجمعية العامة ، مرة أخرى ، المملكة المغربية وجبهة البوليساريو أن تبديا الرغبة في التعاون والإرادة السياسية اللازمتين لنجاح عملية المساعي الحميدة المشتركة للرئيس الحالي لمنظمة الوحدة الافريقية والأمين العام للأمم المتحدة .

وفيما يتعلق بكاليدونيا الجديدة ، إذ تلاحظ الجمعية العامة التدابير الإيجابية التي تقوم السلطات الفرنسية باتخاذها في كاليدونيا الجديدة توفيرا للإطار اللازم للتقدم سلميا على طريق تقرير المصير ، تحث جميع الأطراف المعنية على مواصلة الحوار والامتناع عن أعمال العنف . وتدعو الجمعية أيضا جميع الأطراف المعنية الى مواصلة العمل على وضع الإطار اللازم لتقدُّم الاقليم سلميا نحو إجراء لتقرير المصير تكون فيه جميع الخيارات مفتوحة ، ويصون حق جميع سكان كاليدونيا الجديدة .

أما التقرير الثاني ، الوارد في الوثيقة A/44/739 فيتعلق بالبند ١١٦ من جدول الأعمال الخاص بالمعلومات المرسلة بمقتضى المادة ٧٣ (هـ) من ميثاق الأمم المتحدة من الاقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي . وتوصي اللجنة الرابعة الجمعية العامة ، في جملة أمور ، أن تعيد الجمعية العامة تأكيد أنه في حالة عدم وجود مقرر من الجمعية العامة نفسها مؤداه أن اقليما غير متمتع بالحكم الذاتي قد حصل على الحكم الذاتي كاملا بمقتضى الفصل الحادي عشر من الميثاق ، وجب على الدولة المعنية القائمة بالإدارة أن تستمر في إرسال المعلومات عن هذا الإقليم بمقتضى المادة ٧٣ (هـ) ، وكذلك أوفى ما يمكن من معلومات عن التطورات السياسية والدستورية .

ويتعلق التقرير الثالث ، الوارد في الوثيقة A/44/664 بالبند ١١٧ من جدول الأعمال الخاص بأنشطة المصالح الاجنبية الاقتصادية وغيرها التي تعرقل تنفيذ إعلان منح

الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة في ناميبيا وفي سائر الاقاليم الواقعة تحت السيطرة الاستعمارية ، والجهود الرامية الى القضاء على الاستعمار والفصل العنصري والتمييز العنصري في الجنوب الافريقي . ومن بين الاحكام الاخرى ، فإن الجمعية العامة ، إذ تدين الانشطة المكثّفة لهذه المصالح الاجنبية ، الاقتصادية والمالية وغيرها من المصالح التي تواصل استغلال الموارد الطبيعية والبشرية للاقاليم المستعمرة ، تدعو مرة أخرى جميع الحكومات إلى اتخاذ الإجراءات اللازمة لوضع نهاية لهذه الانشطة ومنع الاستثمارات الجديدة التي تتعارض مع مصالح سكان هذه الاقاليم .

وفي مقرر منفصل عن الأنشطة والترتيبات العسكرية في الأقاليم المستعمرة التي قد تعرقل تنفيذ الإعلان ، توصي اللجنة الرابعة بأن تطلب الجمعية العامة من الدول الاستعمارية المعنية بأن تنهي هذه الأنشطة فورا ودون قيد أو شرط ، امتثالا للقرارات ذات الصلة .

ويتعلق التقرير الرابع ، الوارد في الوثيقة A/44/740 ، بالبندين ١١٨ و ١٢ من جدول الأعمال ، أي تنفيذ الوكالات المتخصصة والمؤسسات الدولية المتصلة بالأمم المتحدة لإعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة . وضمن أحكام أخرى ، ستطلب الجمعية العامة إلى هذه المؤسسات أن تقوم ، على وجه السرعة ، بتقديم أو مواصلة تقديم جميع المساعدات المعنوية والمادية الممكنة إلى الشعوب المستعمرة في كفاحها من أجل إقرار حقها في تقرير المصير والاستقلال .

ويتعلّق التقرير الخامس الوارد في الوثيقة A/44/741 ببرنامج الأمم المتحدة التعليمي والتدريبي للجنوب الافريقي ، في إطار البند ١١٩ من جدول الأعمال . وإذ تعرب الجمعية العامة عن تقديرها لجميع هؤلاء الذين أيدوا البرنامج بتقديم مساهمات أو منح دراسية أو أماكن في مؤسساتها التعليمية ، تناشد جميع الدول ، والمؤسسات والمنظمات والأفراد أن تزيد ما تقدمه إلى البرنامج من دعم مالي وغيره من أنواع الدعم لضمان استمراره وتوسعه المطرد .

أما التقرير الأخير ، الوارد في الوثيقة A/44/742 ، فيتعلّق بالتسهيلات الدراسية والتدريبية المعروضة من الدول الأعضاء لصالح سكان الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي في إطار البند ١٢٠ . وإذ تعرب الجمعية العامة عن تقديرها للدول الأعضاء التي قدمت منحا دراسية لسكان هذه الأقاليم ، تعرب عن إيمانها الراسخ بأن استمرار وزيادة المعروض من المنح الدراسية أمر لازم لتلبية الحاجة المتزايدة للطلاب من الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي للمساعدة في مجال التعليم والتدريب . ونظرا لأنه ينبغي تشجيع الطلبة في هذه الأقاليم على الاستفادة من هذه العروض ، تحث الجمعية أيضا الدول القائمة بالإدارة على اتخاذ تدابير فعالة لضمان نشر المعلومات المتعلقة

بهذه العروض المقدمة من الدول باستمرار وعلى نطاق واسع في الاقاليم الواقعة تحت سيطرتها .

بالنيابة عن اللجنة الرابعة ، أود أن أزكي هذه التقارير لعناية الجمعية العامة .

وقبل أن أختتم كلمتي ، أود أن أشكر رئيس اللجنة الرابعة ، السفير روبرت ف. فان ليروب ، سفير فانواتو لقيادته ولما قدمه لي من مشورة وتوجيه فيما يتعلق بمهامي بوصفي مقررا للجنة الرابعة . وأود أيضا أن أعرب عن امتناني لأعضاء المكتب الآخرين ومن بينهم موظفو الأمانة ولأعضاء اللجنة الرابعة لتعاونهم معي ومساعدتهم لي خلال الدورة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ما لم يكن هناك أي اقتراح بموجب المادة ٦٦ من النظام الداخلي ، سأعتبر أن الجمعية العامة قررت ألا تناقش تقارير اللجنة الرابعة المعروضة عليها اليوم .

تقرر ذلك .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ومن ثم ستقصر الكلمات على تعليل التصويت . وقد أوضحت الوفود مواقفها فيما يتعلق بشتى توصيات اللجنة الرابعة داخل اللجنة وهي ترد في المحاضر الرسمية ذات الصلة .

هل لي أن أذكّر الاعضاء أنه بموجب الفقرة ٧ من المقرر ٤٠١/٣٤ تتفق الجمعية العامة على أن

"تقتصر الوفود ، قدر الإمكان ، حين ينظر في مشروع القرار نفسه في إحدى اللجان الرئيسية وفي جلسة عامة ، على تعليل تصويتها مرة واحدة ، أي إما في اللجنة أو في الجلسة العامة ، ما لم يكن تصويت الوفد في الجلسة العامة مختلفا عن تصويته في اللجنة" .

وأذكّر الوفود أيضا أنه وفقا لمقرر الجمعية العامة ٤٠١/٣٤ تحدد مدة الكلمات التي تلقى تعليلا للتصويت بعشر دقائق وتدلي بها الوفود من مقاعدها .

نتناول أولا تقرير اللجنة الرابعة (A/44/739) بشأن البند ١١٦ من جدول الأعمال "المعلومات المرسلة بمقتضى المادة ٧٣ (هـ) من ميثاق الأمم المتحدة من الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي" .

تبت الجمعية العامة الآن في مشروع القرار الذي أوصت به اللجنة الرابعة في الفقرة ٧ من تقريرها . وقد طلب إجراء تصويت مسجل .

أجري تصويت مسجل .

المؤيدون : أفغانستان ، ألبانيا ، الجزائر ، أنغولا ، أنتيغوا وبربودا ، الأرجنتين ، استراليا ، النمسا ، جزر البهاما ، البحرين ، بنغلاديش ، بربادوس ، بلجيكا ، بنن ، بوتان ، بوليفيا ، بوتسوانا ، البرازيل ، بروني دار السلام ، بلغاريا ، بوركينا فاصو ، بوروندي ، جمهورية بييلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، الكاميرون ، كندا ، الرأس الأخضر ، جمهورية افريقيا الوسطى ، تشاد ، شيلي ، الصين ، كولومبيا ، الكونغو ، كوستاريكا ، كوبا ، كوت ديفوار ، قبرص ، تشيكوسلوفاكيا ، كمبوتشيا الديمقراطية ، اليمن الديمقراطية ، الدانمرك ، جيبوتي ، دومينيكا ، الجمهورية الدومينيكية ، إكوادور ، مصر ، السلفادور ، غينيا الإستوائية ، إثيوبيا ، فيجي ، فنلندا ، غابون ، غامبيا ، الجمهورية الديمقراطية الألمانية ، ألمانيا (جمهورية - الإتحادية) ، غانا ، اليونان ، غرينادا ، غواتيمالا ، غينيا ، غينيا - بيساو ، غيانا ، هايتي ، هندوراس ، هنغاريا ، أيسلندا ، الهند ، إندونيسيا ، إيران (جمهورية - الإسلامية) ، العراق ، أيرلندا ، إسرائيل ، إيطاليا ، جامايكا ، اليابان ، الأردن ، كينيا ، الكويت ، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ، لبنان ، ليسوتو ، ليبريا ، الجماهيرية العربية الليبية ، لكسمبرغ ، مدغشقر ، ملاوي ، ماليزيا ، ملديف ، مالي ، مالطة ،

موريتانيا ، موريشيوس ، المكسيك ، منغوليا ، المغرب ، موزامبيق ، ميانمار ، نيبال ، هولندا ، نيوزيلندا ، نيكاراغوا ، النيجر ، نيجيريا ، النرويج ، عمان ، باكستان ، بنما ، بابوا غينيا الجديدة ، باراغواي ، بيرو ، الفلبين ، بولندا ، البرتغال ، قطر ، رومانيا ، رواندا ، سان كيتس ونيفيس ، سانت لوسيا ، سانت فنسنت وجزر غرينادين ، ساموا ، سان تومي وبرينسيبي ، المملكة العربية السعودية ، السنغال ، سيشيل ، سيراليون ، سنغافورة ، جزر سليمان ، الصومال ، أسبانيا ، سري لانكا ، سورينام ، سوازيلند ، السويد ، الجمهورية العربية السورية ، تايلند ، توغو ، ترينيداد وتوباغو ، تونس ، تركيا ، أوغندا ، جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، الإمارات العربية المتحدة ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، أوروغواي ، فانواتو ، فنزويلا ، فييت نام ، اليمن ، يوغوسلافيا ، زائير .

المعارضون : لا أحد .

الممتنعون : فرنسا ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية ، الولايات المتحدة الأمريكية .

اعتمد مشروع القرار بأغلبية ١٥٠ صوتا مقابل لا شيء مع امتناع ٣ أعضاء عن التصويت (القرار ٨٣/٤٤) .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : تختتم الجمعية العامة بذلك النظر في البند ١١٦ من جدول الأعمال .

نتناول فيما يلي تقرير اللجنة الرابعة (A/44/664) بشأن البند ١١٧ المدرج في جدول الأعمال والمعنون "أنشطة المصالح الأجنبية ، الاقتصادية وغيرها ، التي تعرقل تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة في ناميبيا وفي سائر الأقاليم

الواقعة تحت السيطرة الاستعمارية ، والجهود الرامية الى القضاء على الاستعمار والفصل العنصري والتمييز العنصري في الجنوب الافريقي" .

أعطي الكلمة الآن لممثل الجمهورية العربية السورية الذي يود أن يعلل التصويت قبل التصويت .

السيد شهيد (الجمهورية العربية السورية) : إن وفد بلادي سيصوت لصالح مشروعي القرار والمقرر المدرجين في إطار البند ١١٧ قيد النظر واللذين ضمن أمور أخرى يدينان بقوة وبحق تواطؤ النظام العنصري في تل أبيب مع نظام الأقلية العنصري في جنوب افريقيا في الميدانين العسكري والنووي .

من الملاحظ أن مشروعي القرار والمقرر قد اكتفيا بإدانة التعاون العسكري والنووي القائم بين النظامين العنصريين في تل أبيب وبريتوريا دون غيره من أشكال التعاون ، في حين انه من المعروف جيدا أن التعاون القائم بين هذين النظامين العنصريين يشمل كافة المجالات الاقتصادية والثقافية والعسكرية .

وفيما يتعلق بالعلاقات الاقتصادية القائمة بين النظامين العنصريين والتي أغفلها مشروعا القرار والمقرر ، نجد أن هذه العلاقات في ازدياد . فقد ذكرت صحيفة فاينانشيال ميل ، التي تصدر في جوهانسبرغ في عددها الصادر بتاريخ ٥ أيار/مايو ١٩٨٩ ما يلي :

"في عام ١٩٨٧ ، بلغ اجمالي التجارة بين اسرائيل وجنوب افريقيا ٢٤٧ مليون دولار . وفي عام ١٩٨٨ ، ارتفع ذلك الرقم الى ٣٤١ مليون دولار . وفي عام ١٩٨٨ تجاوز حجم السلع الواردة من جنوب افريقيا الى اسرائيل حجم الصادرات بنحو ٨٠ مليون دولار . ومن بين المنتجات الرئيسية التي تستوردها اسرائيل من جنوب افريقيا المنتجات المعدنية والبترول والفحم والمعادن الخسيسة . وفي عام ١٩٨٨ ، بلغ مجموع الصادرات من اسرائيل ١٣١ مليون دولار كان على رأسها المنتجات الكيميائية والاحجار الكريمة والمعادن والالات . وتضمنت الصادرات أيضا المنتجات الطبية والبصرية ومنتجات المطاط والبلاستيك والنسيج" .

أما فيما يتعلق بالعلاقات العسكرية والنووية التي أدانها بحق مشروعا القرار والمقرر ، فيكفي أن نذكر في هذا السياق ان هذا الشكل من أشكال التعاون مستمر بلا هوادة ، فالمعلومات التي أوردتها شبكة التليفزيون ان ، بي ، سي بتاريخ ٢٥ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٩ ، التي تفيد أن النظام العنصري في فلسطين المحتلة يساعد نظام جنوب افريقيا العنصري في انتاج الصاروخ النووي طويل المدى مقابل الحصول منه على يورانيوم مخصب لإنتاج رؤوس نووية . وهذه المعلومات لم تستطع تل أبيب وبريتوريا نفيها أو الالتفاف على ما جاء من أدلة ووثائق دامغة فيها .

اننا نعتقد أن مشروعي القرار والمقرر كان عليهما أن يدينا كافة أشكال التعاون القائم بين النظامين العنصريين في تل أبيب وبريتوريا ، خاصة وأن كل الأدلة تشير الى أن هذا التعاون في مختلف أشكاله مستمر على الرغم من جهود إخفائه لتجنب الانتقاد الدولي . وغني عن القول ، إن هذا التعاون ، الذي ينبثق من دوافع نشوء هذين النظامين العنصريين ، يشكل تهديدا خطيرا لأمن وسلامة القارة الافريقية والمنطقة

العربية ، كما أن هذا التعاون قد شجعهما على الاستمرار في سياستهما العنصرية وتحدي المجتمع الدولي .

ختاما ، لابد من الإشارة الى أن الفضل في وجود هذا النقص الواضح والفاضح في مشروعي القرار والمقرر يعود الى أحد أعضاء مكتب لجنة الـ ٣٤ الذي اعتاد أن يتعامل من مركز القوة مع التعديلات التي لا تروق له .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : تبت الجمعية أولا في مشروع القرار الذي أوصت به اللجنة الرابعة في الفقرة ٩ من تقريرها (A/44/664) .

طلب إجراء تصويت مسجل .

أجري تصويت مسجل .

المؤيدون : أفغانستان ، ألبانيا ، الجزائر ، أنغولا ، أنتيغوا وبربودا ، الأرجنتين ، جزر البهاما ، البحرين ، بنغلاديش ، بربادوس ، بنن ، بوتان ، بوليفيا ، بوتسوانا ، البرازيل ، برونـي دار السلام ، بلغاريا ، بوركينا فاصو ، بوروندي ، جمهورية بييلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، الكاميرون ، الرأس الأخضر ، جمهورية افريقيا الوسطى ، تشاد ، شيلي ، الصين ، كولومبيا ، جزر القمر ، الكونغو ، كوستاريكا ، كوبا ، قبرص ، تشيكوسلوفاكيا ، كمبوتشيا الديمقراطية ، اليمن الديمقراطية ، جيبوتي ، دومينيكا ، الجمهورية الدومينيكية ، إكوادور ، مصر ، السلفادور ، غينيا الإستوائية ، إثيوبيا ، فيجي ، غابون ، غامبيا ، الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، غانا ، غرينادا ، غواتيمالا ، غينيا ، غينيا - بيساو ، غيانا ، هايتي ، هندوراس ، الهند ، اندونيسيا ، إيران (جمهورية - الإسلامية) ، العراق ، جامايكا ، الأردن ، كينيا ، الكويت ، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ، لبنان ، ليسوتو ، ليبريا ، الجماهيرية العربية الليبية ، مدغشقر ، ماليزيا ، ملديف ، مالي ، موريتانيا ،

موريشيوس ، المكسيك ، منغوليا ، المغرب ، موزامبيق ، ميانمار ، نيبال ، نيكاراغوا ، النيجر ، نيجيريا ، عمان ، باكستان ، بنما ، بابوا غينيا الجديدة ، بيرو ، الفلبين ، بولندا ، قطر ، رومانيا ، رواندا ، سان كيتس ونيفيس ، سانت لوسيا ، سانت فنسنت وجزر غرينادين ، ساموا ، سان تومي وبرينسيبي ، المملكة العربية السعودية ، السنغال ، سيشيل ، سيراليون ، سنغافورة ، جزر سليمان ، الصومال ، سري لانكا ، سورينام ، سوازيلند ، الجمهورية العربية السورية ، تايلند ، توغو ، ترينيداد وتوباغو ، تونس ، أوغندا ، جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، الإمارات العربية المتحدة ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، أوروغواي ، فانواتو ، فنزويلا ، فييت نام ، اليمن ، يوغوسلافيا ، زائير .

المعارضون : بلجيكا ، فرنسا ، ألمانيا (جمهورية - الاتحادية) ، إسرائيل ، إيطاليا ، لكسمبرغ ، هولندا ، البرتغال ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية ، الولايات المتحدة الأمريكية .

الممتنعون : استراليا ، النمسا ، كندا ، كوت ديفوار ، الدانمرك ، فنلندا ، اليونان ، هنغاريا ، أيسلندا ، أيرلندا ، اليابان ، مالطة ، نيوزيلندا ، النرويج ، أسبانيا ، السويد ، تركيا .

اعتمد مشروع القرار بأغلبية ١٢٥ صوتا مقابل ١٠ أصوات مع امتناع ١٧ عضوا عن التصويت (القرار ٨٤/٤٤) .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ننتقل الآن إلى مشروع المقرر الذي أوصت به اللجنة الرابعة في الفقرة ١٠ من تقريرها .

طلب إجراء تصويت مسجل على مشروع المقرر .

أجري تصويت مسجل .

المؤيدون : أفغانستان ، ألبانيا ، الجزائر ، أنغولا ، أنتيغوا وبربودا ، الأرجنتين ، جزر البهاما ، البحرين ، بنغلاديش ، بربادوس ، بنن ، بوتان ، بوليفيا ، بوتسوانا ، البرازيل ، بروني دار السلام ، بوركينا فاصو ، بوروندي ، جمهورية بييلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، الكاميرون ، الرأس الاخضر ، جمهورية افريقيا الوسطى ، تشاد ، الصين ، كولومبيا ، جزر القمر ، الكونغو ، كوستاريكا ، كوبا ، كوت ديفوار ، قبرص ، تشيكوسلوفاكيا ، كمبوتشيا الديمقراطية ، اليمن الديمقراطية ، جيبوتي ، دومينيكا ، الجمهورية الدومينيكية ، إكوادور ، مصر ، السلفادور ، غينيا الإستوائية ، إثيوبيا ، فيجي ، غابون ، غامبيا ، الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، غانا ، غرينادا ، غواتيمالا ، غينيا ، غينيا - بيساو ، غيانا ، هايتي ، هندوراس ، هنغاريا ، الهند ، إندونيسيا ، إيران (جمهورية - الإسلامية) ، العراق ، جامايكا ، الأردن ، كينيا ، الكويت ، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ، لبنان ، ليسوتو ، ليبريا ، الجماهيرية العربية الليبية ، مدغشقر ، ماليزيا ، ملديف ، مالي ، موريتانيا ، موريشيوس ، المكسيك ، منغوليا ، المغرب ، موزامبيق ، ميانمار ، نيبال ، نيكاراغوا ، النيجر ، نيجيريا ، عمان ، باكستان ، بنما ، بابوا غينيا الجديدة ، بيرو ، الفلبين ، بولندا ، قطر ، رومانيا ، رواندا ، سان كيتس ونيفيس ، سانت لوسيا ، سانت فنسنت وجزر غرينادين ، ساموا ، سان تومي وبرينسيبي ، المملكة العربية السعودية ، السنغال ، سيشيل ، سيراليون ، سنغافورة ،

جزر سليمان ، الصومال ، سري لانكا ، سوريينام ، سوازيلند ، الجمهورية العربية السورية ، تايلند ، توغو ، ترينيداد وتوباغو ، تونس ، أوغندا ، جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، الإمارات العربية المتحدة ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، أوروغواي ، فانواتو ، فنزويلا ، فييت نام ، اليمن ، يوغوسلافيا ، زائير .

المعارضون : بلجيكا ، كندا ، فرنسا ، ألمانيا (جمهورية - الإتحادية) ، إسرائيل ، إيطاليا ، اليابان ، لكسمبرغ ، هولندا ، البرتغال ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية ، الولايات المتحدة الأمريكية .

الممتنعون : استراليا ، النمسا ، الدانمرك ، فنلندا ، اليونان ، أيسلندا ، ايرلندا ، مالطة ، نيوزيلندا ، النرويج ، اسبانيا ، السويد ، تركيا .

اعتمد مشروع المقرر بأغلبية ١٢٥ صوتا مقابل ١٢ صوتا مع امتناع ١٣ عضوا عن التصويت* .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : بهذا نختتم نظرنا في البند ١١٧ من جدول الأعمال .

ننتقل الآن الى تقرير اللجنة الرابعة (A/44/740) بشأن البند ١١٨ من جدول الأعمال المعنون "تنفيذ الوكالات المتخصصة والمؤسسات الدولية المتصلة بالأمم المتحدة لإعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة" ، والبند ١٢ من جدول الأعمال ، المعنون "تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي" .

---

* بعد ذلك أبلغ وفد بلغاريا الأمانة العامة بأنه كان ينوي التصويت مؤيدا .

تبت الجمعية الآن في مشروع القرار الذي أوصت به اللجنة الرابعة في الفقرة ٧ من تقريرها . طلب إجراء تصويت مسجل .

أجري تصويت مسجل .

المؤيدون : أفغانستان ، ألبانيا ، الجزائر ، أنغولا ، أنتيغوا وبربودا ، الأرجنتين ، النمسا ، جزر البهاما ، البحرين ، بنغلاديش ، بربادوس ، بنن ، بوتان ، بوليفيا ، بوتسوانا ، البرازيل ، بروني دار السلام ، بلغاريا ، بوركينا فاسو ، بوروندي ، جمهورية بييلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، الكاميرون ، كندا ، الرأس الأخضر ، جمهورية افريقيا الوسطى ، تشاد ، شيلي ، الصين ، كولومبيا ، جزر القمر ، الكونغو ، كوستاريكا ، كوبا ، كوت ديفوار ، قبرص ، تشيكوسلوفاكيا ، كمبوتشيا الديمقراطية ، اليمن الديمقراطية ، الدانمرك ، جيبوتي ، دومينيكا ، الجمهورية الدومينيكية ، إكوادور ، مصر ، السلفادور ، غينيا الإستوائية ، اثيوبيا ، فيجي ، فنلندا ، غابون ، غامبيا ، الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، غانا ، اليونان ، غرينادا ، غواتيمالا ، غينيا ، غينيا - بيساو ، غيانا ، هايتي ، هندوراس ، هنغاريا ، ايسلندا ، الهند ، اندونيسيا ، إيران (جمهورية - الإسلامية) ، العراق ، أيرلندا ، جامايكا ، الأردن ، كينيا ، الكويت ، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ، لبنان ، ليسوتو ، ليبريا ، الجماهيرية العربية الليبية ، مدغشقر ، ملاوي ، ماليزيا ، ملديف ، مالي ، مالطة ، موريتانيا ، موريشيوس ، المكسيك ، منغوليا ، المغرب ، موزامبيق ، ميانمار ، نيبال ، نيوزيلندا ، نيكاراغوا ، النيجر ، نيجيريا ، النرويج ، عمان ، باكستان ، بنما ، بابوا غينيا الجديدة ، باراغواي ، بيرو ، الفلبين ، بولندا ، قطر ،

رومانيا ، رواندا ، سان كيتس ونيفيس ، سانت لوسيا ، سانت فنسنت وجزر غرينادين ، ساموا ، سان تومي وبرينسيبي ، المملكة العربية السعودية ، السنغال ، سيشيل ، سيراليون ، سنغافورة ، جزر سليمان ، الصومال ، أسبانيا ، سري لانكا ، سورينام ، سوازيلند ، السويد ، الجمهورية العربية السورية ، تايلند ، توغو ، ترينيداد وتوباغو ، تونس ، تركيا ، أوغندا ، جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، الإمارات العربية المتحدة ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، أوروغواي ، فانواتو ، فنزويلا ، فييت نام ، اليمن ، يوغوسلافيا ، زائير .

المعارضون : المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، الولايات المتحدة الامريكية .

الممتنعون : استراليا ، بلجيكا ، فرنسا ، ألمانيا (جمهورية - الإتحادية) ، اسرائيل ، إيطاليا ، اليابان ، لكسمبرغ ، هولندا ، البرتغال .

اعتمد مشروع القرار بأغلبية ١٤٢ صوتا مقابل صوتين مع امتناع ١٠ أعضاء عن التصويت (القرار ٨٥/٤٤) .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : وبهذا نختتم نظرنا في البند ١١٨ من جدول الاعمال والفصلين الاول والسادس (الفرع جيم) من تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، البند ١٢ من جدول الاعمال .

ننتقل الآن الى تقرير اللجنة الرابعة (A/44/741) بشأن البند ١١٩ من جدول الاعمال ، المعنون "برنامج الامم المتحدة التعليمي والتدريبي للجنوب الافريقي" .

تبت الجمعية الآن في مشروع القرار الذي أوصت به اللجنة الرابعة في الفقرة ٨ من تقريرها . وقد اعتمدت اللجنة الرابعة مشروع القرار دون اعتراض . هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في أن تحذو حذوها ؟

اعتمد مشروع القرار (القرار ٨٦/٤٤) .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : وبهذا نختتم نظرنا في البند ١١٩ من جدول الاعمال .

ننتقل الآن الى تقرير اللجنة الرابعة (A/44/742) بشأن البند ١٣٠ من جدول الاعمال ، المعنون "التسهيلات الدراسية والتدريبية المعروضة من الدول الاعضاء لصالح سكان الاقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي" .

تبت الجمعية في مشروع القرار الذي أوصت به اللجنة الرابعة في الفقرة ٧ من تقريرها . وقد اعتمدت اللجنة الرابعة مشروع القرار هذا دون اعتراض . هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في أن تحذو حذوها ؟

اعتمد مشروع القرار (القرار ٨٧/٤٤) .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : وبذلك نختتم نظرنا في البند ١٣٠ من جدول الاعمال .

ننظر الآن في تقرير اللجنة الرابعة (A/44/738) بشأن البند ١٨ من جدول الأعمال فيما يتعلق بفصول من تقرير اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة الذي يتناول أقاليم محددة لا تغطيها بنود جدول الأعمال الاخرى .

وتشرع الجمعية الآن في البت في مختلف توصيات اللجنة الرابعة . ننتقل أولا الى مشاريع القرارات الـ ١٢ التي أوصت اللجنة الرابعة باعتمادها في الفقرة ١٢ من تقريرها .

مشروع القرار الاول معنون "مسألة الصحراء الغربية" . وقد اعتمدت اللجنة الرابعة هذا المشروع دون تصويت . هل لي أن أعتبر أن الجمعية تود أن تحذو حذوها ؟

اعتمد مشروع القرار الاول (القرار ٤٤/٨٨) .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : مشروع القرار الثاني معنون "مسألة كاليدونيا الجديدة" . وقد اعتمدت اللجنة الرابعة مشروع القرار هذا دون تصويت أيضا . هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في أن تفعل نفس الشيء ؟

اعتمد مشروع القرار الثاني (القرار ٤٤/٨٩) .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : اعتمدت اللجنة الرابعة مشروع القرار الثالث المعنون "مسألة توكيلاو" دون تصويت . هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في أن تفعل نفس الشيء ؟

اعتمد مشروع القرار الثالث (القرار ٤٤/٩٠) .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : مشروع القرار الرابع معنون "مسألة جزر كايمان" . وقد اعتمدت اللجنة الرابعة مشروع القرار هذا دون تصويت . هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في أن تحذو حذوها ؟

اعتمد مشروع القرار (القرار ٤٤/٩١) .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : مشروع القرار الخامس معنون "مسألة برمودا" . وقد اعتمدت اللجنة الرابعة مشروع القرار دون اعتراض . هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في أن تفعل نفس الشيء ؟

اعتمد مشروع القرار الخامس (القرار ٩٣/٤٤) .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : اعتمدت اللجنة الرابعة مشروع القرار السادس المعنون "مسألة جزر تركس وكايكوس" دون اعتراض . هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في أن تفعل نفس الشيء ؟

اعتمد مشروع القرار السادس (القرار ٩٣/٤٤) .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : مشروع القرار السابع معنون "مسألة أنغيلا" . وقد اعتمدت اللجنة الرابعة مشروع القرار هذا دون اعتراض . هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في أن تفعل نفس الشيء ؟

اعتمد مشروع القرار السابع (القرار ٩٤/٤٤) .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : مشروع القرار الثامن معنون "مسألة جزر فرجن البريطانية" . وقد اعتمدت اللجنة الرابعة مشروع القرار هذا دون اعتراض . هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في أن تحذو حذوها ؟

اعتمد مشروع القرار الثامن (القرار ٩٥/٤٤) .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : مشروع القرار التاسع معنون "مسألة مونتسيرات" . وقد اعتمدت اللجنة الرابعة مشروع القرار هذا دون تصويت . هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في أن تحذو حذوها ؟

اعتمد مشروع القرار التاسع (القرار ٩٦/٤٤) .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : مشروع القرار العاشر معنون "مسألة ساموا الامريكية" . وقد اعتمدت اللجنة الرابعة مشروع القرار العاشر دون تصويت .

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تود أن تفعل نفس الشيء ؟

اعتمد مشروع القرار العاشر (القرار ٩٧/٤٤) .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : مشروع القرار الحادي عشر معنون "مسألة غوام" . وقد اعتمدت اللجنة الرابعة مشروع القرار الحادي عشر دون اعتراض .

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تود أن تفعل نفس الشيء ؟

اعتمد مشروع القرار الحادي عشر (القرار ٩٨/٤٤) .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : مشروع القرار الثاني عشر معنون "مسألة جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة" . وقد اعتمدت اللجنة الرابعة مشروع القرار هذا دون اعتراض .

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تود أن تفعل نفس الشيء ؟

اعتمد مشروع القرار الثاني عشر (القرار ٩٩/٤٤) .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أدعو الممثلين الآن الى الانتقال الى مشروعي توافق الآراء الأول والثاني اللذين أوصت اللجنة الرابعة باعتمادهما في الفقرة ٢٢ من تقرير اللجنة .

مشروع توافق الآراء الأول معنون "مسألة جبل طارق" . وقد اعتمدت اللجنة الرابعة مشروع توافق الآراء الأول دون اعتراض . هل لي أن أعتبر أن الجمعية تود أن تحذو حذوها ؟

اعتمد مشروع توافق الآراء الأول .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : مشروع توافق الآراء الثاني معنون "مسألة بيتكيرن" . وقد اعتمدت اللجنة الرابعة مشروع توافق الآراء الثاني دون اعتراض . هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تود أن تفعل نفس الشيء ؟

اعتمد مشروع توافق الآراء الثاني .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ننتقل بعد ذلك الى مشروع المقرر المعنون "مسألة سانت هيلانة" الذي توصي اللجنة الرابعة باعتماده في الفقرة ٢٣ من تقريرها . وقد طلب إجراء تصويت مسجل .

أجري تصويت مسجل .

المؤيدون : أفغانستان ، ألبانيا ، الجزائر ، أنغولا ، أنتيغوا وبربودا ، الأرجنتين ، جزر البهاما ، البحرين ، بنغلاديش ، بربادوس ، بنن ، بوتان ، بوليفيا ، بوتسوانا ، البرازيل ، بروني دار السلام ، بلغاريا ، بوركينا فاصو ، بوروندي ، جمهورية بييلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، الرأس الاخضر ، جمهورية افريقيا الوسطى ، تشاد ، الصين ، كولومبيا ، جزر القمر ، الكونغو ، كوستاريكا ، كوبا ، كوت ديفوار ، قبرص ، تشيكوسلوفاكيا ، كمبوتشيا الديمقراطية ، اليمن الديمقراطية ، جيبوتي ، الجمهورية الدومينيكية ، اكوادور ، مصر ، السلفادور ، غينيا الإستوائية ، إثيوبيا ، غابون ، غامبيا ، الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، غانا ، غرينادا ، غواتيمالا ، غينيا ، غينيا - بيساو ، غيانا ، هايتي ، هندوراس ، هنغاريا ، الهند ، إندونيسيا ، إيران (جمهورية - الإسلامية) ، العراق ، جامايكا ، الاردن ، كينيا ، الكويت ، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ، ليسوتو ، ليبريا ، الجماهيرية العربية الليبية ، مدغشقر ، ملاوي ، ماليزيا ، ملديف ، مالي ، موريتانيا ، موريشيوس ، المكسيك ، منغوليا ، المغرب ، موزامبيق ، ميانمار ، نيبال ، نيكاراغوا ، النيجر ، نيجيريا ، عمان ، باكستان ، بنما ، بابوا غينيا الجديدة ، باراغواي ، بيرو ، الفلبين ، بولندا ، قطر ، رومانيا ، رواندا ، سان كيتس ونيفيس ، سانت لوسيا ، سانت فنسنت وجزر غرينادين ، سان تومي وبرينسيبي ، المملكة العربية السعودية ، السنغال ، سيشيل ، سيراليون ، سنغافورة ، جزر سليمان ، الصومال ، سري لانكا ، سورينام ، سوازيلند ، الجمهورية العربية السورية ، تايلند ، توغو ، تونس ، أوغندا ، جمهورية أوكرانيا

الاشتراكية السوفياتية ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، الإمارات العربية المتحدة ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، أوروغواي ، فانواتو ، فنزويلا ، فييت نام ، اليمن ، يوغوسلافيا ، زائير .

المعارضون : المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية ، الولايات المتحدة الأمريكية .

الممتنعون : استراليا ، النمسا ، بلجيكا ، كندا ، الدانمرك ، دومينيكا ، فيجي ، فنلندا ، فرنسا ، ألمانيا (جمهورية - الإتحادية) ، اليونان ، أيسلندا ، أيرلندا ، إسرائيل ، إيطاليا ، اليابان ، لكسمبرغ ، مالطة ، هولندا ، نيوزيلندا ، النرويج ، البرتغال ، ساموا ، أسبانيا ، السويد ، ترينيداد وتوباغو ، تركيا .

اعتمد مشروع المقرر بأغلبية ١٢٢ صوتا مقابل صوتين مع امتناع ٢٧ عضوا عن التصويت .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أعطي الكلمة لممثل جامايكا لتعليل تصويت وفده .

السيد وولفي (جامايكا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يرحب وفد جامايكا ترحيبا حارا بالإجراء الذي اتخذته الجمعية العامة لتوها باتخاذها دون تصويت للقرار الخاص بالصحراء الغربية على أساس تقرير اللجنة الرابعة وتوصيتها . ويرى وفد جامايكا ، مثل غيره من الوفود ، أن القرار له مغزى سياسي كبير لانه يبين أن الجمعية العامة أصبح باستطاعتها ، للمرة الأولى منذ عام ١٩٨٣ ، أن تتخذ قرارا متعلقا بالصحراء الغربية بتوافق الآراء . ويؤكد أيضا روح المرونة والتعاون والتوفيق التي أبدتها جميع الأطراف المعنية من أجل تمكين الجمعية العامة من اتخاذ هذا القرار في هذا العام .

وهذا الإجراء الاخير الذي اتخذته الجمعية العامة يبين أن التطورات الإيجابية التي جرت في الصحراء الغربية على مدى العام الماضي قد آتت ثمارها المنطقية ، كما يؤكد تقرير الامين العام (A/44/634 و Corr.1) المؤرخ في ١٢ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٩ . والفضل في حدوث تلك التطورات الإيجابية يرجع الى حد كبير الى تدخل الامم المتحدة النشط سعيا لتحقيق تسوية تفاوضية من خلال المساعي الحميدة للامين العام بالتعاون مع رئيس منظمة الوحدة الافريقية والمهمة الدبلوماسية الموكولة الى ممثله الخاص بمقتضى قرار مجلس الامن ٦٣١ (١٩٨٨) .

ولذا ، فنحن نود أن نشيد بالامين العام وبممثله الخاص لجهودهما الدائبة في السعي من أجل التوصل الى تسوية سياسية تفاوضية لمسألة الصحراء الغربية . وتستحق منا الاطراف الرئيسية في النزاع أيضا التأييد التام والثناء لروح التعاون الجديدة التي بدت في الجهود الرامية الى التوصل الى تسوية سياسية .

وفي هذا الصدد ، كان الاتفاق الذي تم التوصل اليه من حيث المبدأ بين المملكة المغربية وجبهة البوليساريو حول الاقتراحات المشتركة للامين العام ورئيس منظمة الوحدة الافريقية الحالي خطوة هامة في الاتجاه الصحيح .

إننا نرحب أيضا بصفة خاصة ببدء الاتصالات والحوار بين المغرب وجبهة البوليساريو ، كما ظهرت في الاجتماعات الرفيعة المستوى التي جرت بين الملك الحسن الثاني وممثلي جبهة البوليساريو . ونحن نتشاطر الامل الوطيد مع الامين العام ورئيس منظمة الوحدة الافريقية بأن تعقد اجتماعات أخرى لها نفس الطابع ، لانها يمكن أن تحسّن امكانيات نجاح عملية السلام .

وختاما ، تود جامايكا أن تجدد نداءها الى الاطراف المعنية بأن تكفل استمرار التقدم الهام المحرز حتى الآن وزيادة تطويره الى حد تيسير التوصل الى حل مبكر لجميع المسائل الهامة ذات الشأن ، حتى تهيأ دون تأخير الظروف الضرورية اللازمة لاجراء الاستفتاء المقترح في الاقليم من أجل تقرير مصير شعب الصحراء الغربية .

البند ١٨ من جدول الاعمال (تابع)

تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

(أ) تقرير اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (A/44/23 ؛ A/AC.109/975 و Add.1 ، A/AC.109/976-978 ، A/AC.109/979 و Add.1 ، A/AC.109/980 ، A/AC.109/982-990 ، A/AC.109/992-998 ، A/AC.109/999/Rev.1 ، A/AC.109/1000 ، A/AC.109/1007 ، و Corr.1)

(ب) تقريرا الامين العام (A/44/634 و Corr.1 ، A/44/800)

(ج) مشاريع قرارات ((A/44/23 (Part I) الفصل الثاني ، الفقرة ٥ ؛ A/44/L.55 ؛ A/44/L.56)

(د) مشروع مقرر (A/44/L.57)

(هـ) تقرير اللجنة الخامسة (A/44/860)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود أن أذكّر الممثلين بأن المناقشة بشأن البند ١٨ من جدول الاعمال اختتمت في الجلسة العامة الخامسة والسبعين التي عقدت يوم الثلاثاء الموافق ٥ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٩ .

تنتقل الجمعية الآن الى التوصيات الواردة في الفصل الثاني من الجزء الاول من تقرير اللجنة الخاصة (A/44/23) والى مشروعي القرارين A/44/L.55 و A/44/L.56 والى مشروع المقرر A/44/L.57 .

وأعطي الكلمة لممثل الجمهورية العربية السورية بشأن نقطة نظام .

السيد شهيد (الجمهورية العربية السورية) : ان وفد بلادي ليود أن يشير نقطة نظام بغرض نقطة توضيحية . أرجو أن يتسع صدركم لي سيدي الرئيس .

يشهد العالم في الآونة الأخيرة تطورات بعضها لم يأخذ مداه الكامل وبعضها لايزال في بداياته . ومهما تكن التطورات التي يشهدها العالم في هذه المرحلة ، فاننا نعتقد أن المبادئ تبقى ثابتة والقيم العامة التي تؤمن بها البشرية تبقى أصيلة غير قابلة للتبديل . فحق الشعوب في تقرير مصيرها من المبادئ التي يجب أن ندافع عنها بكل قوة .

ولقد أعطت الامم المتحدة الاولوية منذ نشأتها لضمان ممارسة الشعوب غير المتمتعة بالحكم الذاتي حقها في تقرير المصير استنادا الى المبادئ الاساسية للميثاق . ومن أجل تحقيق ذلك ، يعد اعتماد الجمعية العامة للقرار ١٥١٤ (د - ١٥) في عام ١٩٦٠ الذي يتضمن اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة عاملا يتسم بأهمية بالغة .

وعلى مر السنوات الماضية أصبحت أهمية هذا القرار واضحة حيث ساعد على التعجيل بتحقيق استقلال بلدان تمثل الآن أكثر من نصف عدد الاعضاء الحاليين في الامم المتحدة . وبالرغم من ذلك ، وكما أشار السيد الامين العام في كلمته بمناسبة افتتاح أعمال لجنة الـ ٢٤ لهذا العام :

"ولئن كان من الحقيقي أن السنوات الثلاثين الماضية قد شهدت انجازات كبيرة في ميدان تصفية الاستعمار ، وهذا عمل يمكن لمنظمتنا أن تفخر به عن حق ، فان الحقيقة الباقية هي أن هناك حوالي ١٩ اقليما ، يصل عدد سكانها الى ٣ ملايين نسمة ، لا تمارس بعد حقها في تقرير المصير والاستقلال"

(A/AC.109/PV.1346 ، ص ٦)

وحقيقة الامر ان عدم تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة لا يقتصر على الاقاليم الـ ١٩ التي ذكرها الامين العام ، بل هناك حالات أخرى صارخة مثل فلسطين . ولا يسعنا هنا إلا أن نشيد بالجهود والمبادرات الدؤوبة التي يبذلها السيد الامين العام في السعي الى الحلول المناسبة للشعوب التي لا تمارس بعد حقها في تقرير المصير والاستقلال .

ان التزام الجمهورية العربية السورية الراسخ بقضية انهاء الاستعمار يرجع عهده الى يوم تحقيق استقلالها . فما برحت بلادي تحتل مركزا طليعيا في هذا الميدان ، نتيجة احترامها التام والصارم لمبدأ تقرير المصير والاستقلال لجميع الشعوب المستعمرة ، وتأييدها لمقاصد ميثاق الامم المتحدة ، التي شاركنا بنشاط في تأسيسها ، ودعمها البنّاء المستمر لمساعي الامم المتحدة في توطيد السلم وانهاء الاستعمار .

ختاما ، نود أن نشير الى أن مشروعي القرارين المعروضين أمامنا كان بامكانهما أن يعكسا المستجدات والحقائق الجديدة التي لم تعد سرا على أحد بصورة أوفى لولا أن أحد الوفود الاعضاء في مكتب لجنة الـ ٢٤ ارتأى أن يتعامل من مركز القوة مع التعديلات التي قدمت لهذه الغاية والرامية الى جعل مشروعي القرارين هذين أكثر التصاقا بالواقع .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود أن أعلن أن باكستان أصبحت مشاركة في تقديم مشروعي القرارين A/44/L.55 و A/44/L.56 .

أعطي الكلمة الآن للممثلين الراغبين في تعليل تصويتهم قبل التصويت .

السيد أوساني (اليابان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : سيصوت وفد بلادي لصالح مشروعي القرارين A/44/L.55 و A/44/L.56 لاننا نؤيد تأييدا تاما اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ونأمل أن ينفذ تنفيذا تاما .

ومع هذا ، يجب عليّ في الوقت نفسه أن أعرب للأسف عن تحفظات وفد بلادي على بعض الاحكام الواردة في هاتين الوثيقتين . لا يمكن لوفد بلادي أن يؤيد بعض أجزاء تقرير اللجنة الخاصة التي يوافق عليها في الفقرة ٥ من منطوق مشروع القرار A/44/L.55 والفقرة ١ من منطوق مشروع القرار A/44/L.56 .

لأسباب أوضحناها في عدد من المناسبات ، بما في ذلك جلسات في هذه الدورة للجمعية العامة ، لدى وفد بلادي تحفظات على فقرات أخرى في مشروع القرار A/44/L.55 أيضا ، ولاسيما الفقرات ٤ و ٦ و ٩ .

وبالاضافة الى هذا ، يود وفد بلادي أن يذكر تحفظاته على الفقرة السابعة من

ديباجة مشروع القرار A/44/L.55 ، وفضلا عن ذلك ، يفهم وفد بلادي أن الفقرة ٧ من منطوق مشروع القرار ذاته لا يقصد بها ادانة لجميع الانشطة الاقتصادية الاجنبية ، ولكن لنوع خاص من تلك الانشطة التي تعرقل في الواقع عملية تقرير المصير في الاقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي .

السيد ريتشاردسون (المملكة المتحدة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) :

يود وفد بلادي أن يشرح السبب في أنه سيصوت ضد مشروعي القرارين ومشروع المقرر المعروض علينا . لقد ذكر عدد من المتكلمين في مناقشة الاسبوع الماضي أن الوقت قد حان لعملية دفع جديدة - كما أسموها - للقضاء على آخر بقايا الاستعمار . وذلك التفكير نفسه متضمن في الاقتراحات التي طرحت للاحتفال في العام المقبل بالذكرى السنوية الثلاثين لاعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة . وهذا متضمن أيضا في اعلان التسعينات العقد الدولي للقضاء على الاستعمار* .

إننا نصف أحيانا الانسان ذا الرأي السديد بأنه يسبق عصره ، أو يتكلم عن أفكار بعيدة النظر لم يحن وقتها . وهنا لدينا ، من ناحية أخرى مثال واضح على فكرة مضى وقتها ، تصورها الذين تخلف فكرهم وراء الزمن . لقد كان انهاء الاستعمار احدى القصص الناجحة الكبرى للتاريخ الحديث . وعقد انهاء الاستعمار يمكن أن يكون نقشا ملائما على ضريح الخمسينات أو الستينات أو حتى السبعينات ، وليس بالتأكيد للتسعينات .

ان عصر الاستعمار قد ولى تماما . ومنذ عام ١٩٤٥ زادت العضوية في الامم المتحدة الى ثلاثة أمثالها . والعديد من الاعضاء الجدد بلدان حققت الاستقلال عن طريق عملية انهاء الاستعمار . لقد كانت ٤٩ دولة من الدول الاعضاء الحالية في المنظمة في وقت من الاوقات تديرها بريطانيا ، ومنحت الاستقلال وفقا لرغبات الشعوب المعنية .

---

* تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد صلاح (غامبيا) .

وبالنسبة لشعوب الاقاليم القليلة المتبقية التابعة لبريطانيا ، انتهى العهد الاستعماري أيضا . والنتيجة مختلفة في حالة هذه الاقاليم ، فقد اختارت بحرية أن تحكم نفسها بموجب نظمها الديمقراطية وأن تبقى في الوقت نفسه صلاتها ببريطانيا . وما فعلته هذه الاقاليم هو نفس الشيء ، فقد مارست حقها في تقرير المصير ولكنها لم تختر الاستقلال ، ان هذا لا يغير من سلامة اختيارها ولا من التزام بريطانيا باحترام اختيارها وينبغي للجمعية العامة أن تفعل نفس الشيء . والذين يسعون الى تقويض اختيار هذه الشعوب يمكنهم الاستفادة من الذكرى السنوية الثلاثين المقبلة لاصدار الاعلان وأن يعيدوا قراءة الميثاق ويكرسوا أنفسهم ثانية لمبدأ تقرير المصير .

ان الصورة واضحة ، فعدد الاقاليم التي لم تمارس بعد حقها في تقرير المصير تناقص الى عدد ضئيل . هذا من جهة ، ومن جهة أخرى يطلب من المنظمة أن تزيد أنشطتها في هذا الميدان . وهذا أمر لا معنى له . ينبغي أن تكون الذكرى السنوية الثلاثون للاعلان الخاص بانهاء الاستعمار فرصة للتفكير المتأني وليس لاعادة تكرار نفس الحجج الجدلية العقيمة القديمة . وكما أوضح وفدي بجلاء في اللجنة الرابعة ، لقد آن الاوان لالقاء نظرة دقيقة على ممارسات الامم المتحدة واجراءاتها في ميدان انهاء الاستعمار . وما ينبغي استئصاله حقا هو التكرار والازدواج والاطناب . نحن في حاجة الى نهج على قدر أكبر من التوجه العملي والفعالية ، نهج يتكيف مع الأزمان المتغيرة ويحترم احتياجات الزمن الحالي لشعوب الاقاليم المتبقية .

ومن مشاريع القرارات الثلاثة ومشروع المقرر المعروضة عليها ، فان مشروعي القرارين A/44/L.55 و A/44/L.56 لا يختلفان إلا قليلا وبشكل يبعث على الاكتئاب عن سلفيهما . فقد صيغا مثلهما بنفس الالفاظ السقيمة غير المرغوب فيها التي استخدمت في العقود الماضية . وليس بهما ما يمكن أن يقال للشعوب المتمتعة بالحكم الذاتي في الاقاليم التابعة لبريطانيا وأن أحد مشاريع القرارات يسيء تفسير أحكام خطة التسوية الخاصة بناميبيا ، التي ينفذها الامين العام بنجاح ، تحت رعاية مجلس الامن ، والتي ستؤدي قريبا الى استقلال ناميبيا وشغلها مكانها السليم في الامم المتحدة . فلنأمل أن تنقل هذه النصوص في نهاية المطاف ، في التسعينات الى الارشيف حيث مكانها الصحيح . وسنصوت ضد هذين المشروعين .

وفيما يتعلق بمشروع القرار الذي يقر برنامج العمل المقترح للاحتفال بالذكرى السنوية الثلاثين للاعلان نرى أنه من غير المفهوم أن تكرس المزيد من الجهود والموارد لعملية انهاء الاستعمار في وقت تتناقص فيه على نحو مطرد مهام الامم المتحدة في هذا الميدان . وقد يكون من المناسب اجراء احتفال متواضع ولكن انفاق أكثر من مليون دولار على حلقات دراسية اقليمية للجنة الـ ٢٤ ، على سبيل المثال ، أمر لا يمكن الدفاع عنه . ولا يمكن لاحد أن يبرر هذا الانفاق في وقت ينبغي للمنظمة أن تفي فيه باحتياجات حقيقية ملحّة . واذا كانت هذه الاموال متوفرة حقا ، في وقت تعاني فيه المنظمة من قيود مالية فمن الافضل أن تكرس هذه الاموال للمساعدة في التنمية الاقتصادية للاقاليم المتبقية . وسنصوت ضد مشروع القرار هذا .

أما بالنسبة للاحتفال بالعقد المقترح فلا يسعنا إلا أن نلاحظ أن أقل من عشر الاعضاء تحملوا مشقة الرد على طلب الامين العام بأن يقدموا اقتراحاتهم . ان هذا الرد الفاتر من جانب الدول الاعضاء يعبر ببلاغة عن الاهمية التي توليها هذه الدول لهذه المبادرة التي لم تدرس بالعناية اللازمة ، والتي ليس لها صلة بالموضوع . وبدلا من أن نطيل المعاناة حتى نيسان/ابريل المقبل ، كما يقترح مشروع المقرر ، ألا ينبغي أن نترك هذه المبادرة تموت في هدوء ؟

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : تبت الجمعية الآن في التوصيات الواردة في الفصل الثاني من القسم الاول من الوثيقة A/44/23 ، وفي مشروعي القرارين A/44/L.55 و A/44/L.56 ومشروع المقرر A/44/L.57 . وتقرير اللجنة الخامسة عن الاثار المترتبة في الميزانية البرنامجية يرد في الوثيقة A/44/860 .

تبدأ الجمعية الآن بعملية التصويت ، وتصوت أولا على مشروع القرار المعنون "برنامج أنشطة الاحتفال بالذكرى السنوية الثلاثين لاعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة" الوارد في الفقرة ٥ من الفصل الثاني من الجزء الاول من تقرير اللجنة الخاصة (A/44/32) .

طلب اجراء تصويت مسجل .

أجري تصويت مسجل

المؤيدون : أفغانستان ، ألبانيا ، الجزائر ، أنغولا ، أنتيغوا وبربودا ، الأرجنتين ، استراليا ، النمسا ، جزر البهاما ، البحرين ، بنغلاديش ، بربادوس ، بنن ، بوتان ، بوليفيا ، بوتسوانا ، البرازيل ، بروني دار السلام ، بلغاريا ، بوركينا فاصو ، بوروندي ، بييلوروسيا (جمهورية - الاشتراكية السوفياتية) ، الكاميرون ، الرأس الأخضر ، جمهورية افريقيا الوسطى ، تشاد ، شيلي ، الصين ، كولومبيا ، جزر القمر ، الكونغو ، كوستاريكا ، كوت ديفوار ، كوبا ، قبرص ، تشيكوسلوفاكيا ، كمبوتشيا الديمقراطية ، اليمن الديمقراطية ، جيبوتي ، دومينيكا ، الجمهورية الدومينيكية ، إكوادور ، مصر ، السلفادور ، غينيا الإستوائية ، إثيوبيا ، فيجي ، غابون ، غامبيا ، الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، غانا ، اليونان ، غرينادا ، غواتيمالا ، غينيا ، غينيا - بيساو ، غيانا ، هايتي ، هندوراس ، هنغاريا ، الهند ، إندونيسيا ، ايران (جمهورية - الإسلامية) ، العراق ، ايرلندا ، جامايكا ، الأردن ، كينيا ، الكويت ، لاو (جمهورية - الديمقراطية الشعبية) ، لبنان ، ليسوتو ، ليبريا ، الجماهيرية العربية الليبية ، مدغشقر ، ملاوي ، ماليزيا ، ملديف ، مالي ، مالطة ، موريتانيا ، موريشيوس ، المكسيك ، منغوليا ، المغرب ، ميانمار ، نيبال ، نيوزيلندا ، نيكاراغوا ، النيجر ، نيجيريا ، النرويج ، عمان ، باكستان ، بنما ، بابوا غينيا الجديدة ، باراغواي ، بيرو ، الفلبين ، بولندا ، قطر ، رومانيا ، رواندا ، سان كيتس ونيفيس ، سانت لوسيا ، سانت فنسنت وجزر غرينادين ، ساموا ، سان تومي وبرينسيبي ، المملكة العربية السعودية ، السنغال ، سيشيل ، سيراليون ، سنغافورة ، جزر سليمان ، الصومال ، اسبانيا ، سري لانكا ، سورينام ، سوازيلند ،

الجمهورية العربية السورية ، تايلند ، توغو ، ترينيداد وتوباغو ، تونس ، تركيا ، أوغندا ، أوكرانيا (جمهورية - الاشتراكية السوفياتية) ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، الإمارات العربية المتحدة ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، أوروغواي ، فانواتو ، فنزويلا ، فييت نام ، اليمن ، يوغوسلافيا ، زائير .

المعارضون : المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، الولايات المتحدة الامريكية .

الممتنعون : بلجيكا ، كندا ، الدانمرك ، فنلندا ، فرنسا ، ألمانيا (جمهورية - الاتحادية) ، أيسلندا ، اسرائيل ، إيطاليا ، اليابان ، لكسمبرغ ، هولندا ، البرتغال ، السويد .

اعتمد مشروع القرار بأغلبية ١٣٧ صوتا مقابل صوتين مع امتناع ١٤ عضوا عن التصويت (القرار ٤٤/١٠٠)*

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : تصوت الجمعية الآن على مشروع القرار A/44/L.55 .

طلب اجراء تصويت مسجل .

أجري تصويت مسجل

المؤيدون : أفغانستان ، ألبانيا ، الجزائر ، أنغولا ، أنتيغوا وبربودا ، الأرجنتين ، استراليا ، النمسا ، جزر البهاما ، البحرين ، بنغلاديش ، بربادوس ، بنن ، بوتان ، بوليفيا ، بوتسوانا ، البرازيل ، بروني دار السلام ، بلغاريا ، بوركينا فاصو ، بوروندي ، بييلوروسيا (جمهورية - الاشتراكية السوفياتية) ،

---

* بعد ذلك أبلغ وفد موزامبيق الأمانة العامة أنه كان ينوي التصويت مؤيدا .

الكاميرون ، الرأس الأخضر ، جمهورية افريقيا الوسطى ، تشاد ، شيلي ، الصين ، كولومبيا ، جزر القمر ، الكونغو ، كوستاريكا ، كوت ديفوار ، كوبا ، قبرص ، تشيكوسلوفاكيا ، كمبوتشيا الديمقراطية ، اليمن الديمقراطية ، الدانمرك ، جيبوتي ، دومينيكا ، الجمهورية الدومينيكية ، إكوادور ، مصر ، السلفادور ، غينيا الإستوائية ، إثيوبيا ، فيجي ، فنلندا ، غابون ، غامبيا ، الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، غانا ، اليونان ، غرينادا ، غواتيمالا ، غينيا ، غينيا - بيساو ، غيانا ، هايتي ، هندوراس ، هنغاريا ، أيسلندا ، الهند ، إندونيسيا ، ايران (جمهورية - الإسلامية) ، العراق ، ايرلندا ، جامايكا ، اليابان ، الأردن ، كينيا ، الكويت ، لاو (جمهورية - الديمقراطية الشعبية) ، لبنان ، ليسوتو ، ليبريا ، الجماهيرية العربية الليبية ، مدغشقر ، ملاوي ، ماليزيا ، ملديف ، مالي ، مالطة ، موريتانيا ، موريشيوس ، المكسيك ، منغوليا ، المغرب ، ميانمار ، نيبال ، نيوزيلندا ، نيكاراغوا ، النيجر ، نيجيريا ، النرويج ، عمان ، باكستان ، بنما ، بابوا غينيا الجديدة ، بيرو ، الفلبين ، بولندا ، البرتغال ، قطر ، رومانيا ، رواندا ، سان كيتس ونيفيس ، سانت لوسيا ، سانت فنسنت وجزر غرينادين ، ساموا ، سان تومي وبرينسيبي ، المملكة العربية السعودية ، السنغال ، سيشيل ، سيراليون ، سنغافورة ، جزر سليمان ، الصومال ، اسبانيا ، سري لانكا ، سورينام ، سوازيلند ، السويد ، الجمهورية العربية السورية ، تايلند ، توغو ، ترينيداد وتوباغو ، تونس ، تركيا ، أوغندا ، أوكرانيا (جمهورية - الاشتراكية السوفياتية) ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، الإمارات العربية المتحدة ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، أوروغواي ، فانواتو ، فنزويلا ، فييت نام ، اليمن ، يوغوسلافيا ، زائير .

المعارضون : المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، الولايات المتحدة الامريكية .

الممتنعون : بلجيكا ، كندا ، فرنسا ، ألمانيا (جمهورية - الاتحادية) ، اسرائيل ، إيطاليا ، لكسمبرغ ، هولندا .

اعتمد مشروع القرار A/44/L.55 بأغلبية ١٤٣ صوتا مقابل صوتين مع امتناع ٨ أعضاء عن التصويت (القرار ٤٤/١٠١)* .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : تصوت الجمعية الآن على مشروع القرار A/44/L.56 .

طلب اجراء تصويت مسجل .

أجري تصويت مسجل

المؤيدون : أفغانستان ، ألبانيا ، الجزائر ، أنغولا ، أنتيغوا وبربودا ، الأرجنتين ، استراليا ، النمسا ، جزر البهاما ، البحرين ، بنغلاديش ، بربادوس ، بنن ، بوتان ، بوليفيا ، بوتسوانا ، البرازيل ، بروني دار السلام ، بلغاريا ، بوركينا فاصو ، بوروندي ، بييلوروسيا (جمهورية - الاشتراكية السوفياتية) ، الكاميرون ، كندا ، الرأس الأخضر ، جمهورية افريقيا الوسطى ، تشاد ، شيلي ، الصين ، كولومبيا ، جزر القمر ، الكونغو ، كوستاريكا ، كوت ديفوار ، كوبا ، قبرص ، تشيكوسلوفاكيا ، كمبوتشيا الديمقراطية ، اليمن الديمقراطية ، الدانمرك ، جيبوتي ، دومينيكا ، الجمهورية الدومينيكية ، إكوادور ، مصر ، السلفادور ، غينيا الإستوائية ، إثيوبيا ، فيجي ، فنلندا ، غابون ، غامبيا ، الجمهورية الديمقراطية الألمانية ، غانا ،

---

* بعد ذلك أبلغ وفد موزامبيق الأمانة العامة أنه كان ينوي التصويت مؤيدا .

اليونان ، غرينادا ، غواتيمالا ، غينيا ، غينيا - بيساو ، غيانا ، هايتي ، هندوراس ، هنغاريا ، أيسلندا ، الهند ، إندونيسيا ، ايران (جمهورية - الإسلامية) ، العراق ، ايرلندا ، جامايكا ، اليابان ، الأردن ، كينيا ، الكويت ، لاو (جمهورية - الديمقراطية الشعبية) ، لبنان ، ليسوتو ، ليبريا ، الجماهيرية العربية الليبية ، مدغشقر ، ملاوي ، ماليزيا ، ملديف ، مالي ، مالطة ، موريتانيا ، موريشيوس ، المكسيك ، منغوليا ، المغرب ، نيبال ، ميانمار ، نيوزيلندا ، نيكاراغوا ، النيجر ، نيجيريا ، النرويج ، عمان ، باكستان ، بنما ، بابوا غينيا الجديدة ، باراغواي ، بيرو ، الفلبين ، بولندا ، البرتغال ، قطر ، رومانيا ، رواندا ، سان كيتس ونيفيس ، سانت لوسيا ، سانت فنسنت وجزر غرينادين ، ساموا ، سان تومي وبرينسيبي ، المملكة العربية السعودية ، السنغال ، سيشيل ، سيراليون ، سنغافورة ، جزر سليمان ، الصومال ، اسبانيا ، سري لانكا ، سورينام ، سوازيلند ، السويد ، الجمهورية العربية السورية ، تايلند ، توغو ، ترينيداد وتوباغو ، تونس ، تركيا ، أوغندا ، أوكرانيا (جمهورية - الاشتراكية السوفياتية) ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، الإمارات العربية المتحدة ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، أوروغواي ، فانواتو ، فنزويلا ، فييت نام ، اليمن ، يوغوسلافيا ، زائير .

المعارضون : المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، الولايات المتحدة الامريكية .

الممتنعون : بلجيكا ، فرنسا ، ألمانيا (جمهورية - الاتحادية) ، اسرائيل ، إيطاليا ، لكسمبرغ ، هولندا .

اعتمد مشروع القرار A/44/L.56 بأغلبية ١٤٣ صوتا مقابل صوتين مع امتناع ٧ أعضاء عن التصويت (القرار ٤٤/١٠٢)*

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : تصوت الجمعية الآن على مشروع المقرر A/44/L.57 .

طلب اجراء تصويت مسجل .

أجري تصويت مسجل

المؤيدون : أفغانستان ، ألبانيا ، الجزائر ، أنغولا ، أنتيغوا وبربودا ، الأرجنتين ، استراليا ، جزر البهاما ، البحرين ، بنغلاديش ، بربادوس ، بنن ، بوتان ، بوليفيا ، بوتسوانا ، البرازيل ، بروني دار السلام ، بلغاريا ، بوركينا فاصو ، بوروندي ، بييلوروسيا (جمهورية - الاشتراكية السوفياتية) ، الكاميرون ، الرأس الأخضر ، جمهورية افريقيا الوسطى ، تشاد ، شيلي ، الصين ، كولومبيا ، جزر القمر ، الكونغو ، كوستاريكا ، كوت ديفوار ، كوبا ، قبرص ، تشيكوسلوفاكيا ، كمبوتشيا الديمقراطية ، اليمن الديمقراطية ، جيبوتي ، الجمهورية الدومينيكية ، إكوادور ، مصر ، السلفادور ، غينيا الإستوائية ، إثيوبيا ، فيجي ، غابون ، غامبيا ، الجمهورية الديمقراطية الألمانية ، غانا ، غرينادا ، غواتيمالا ، غينيا ، غينيا - بيساو ، غيانا ، هايتي ، هندوراس ، هنغاريا ، الهند ، إندونيسيا ، ايران (جمهورية - الإسلامية) ، العراق ، جامايكا ، الأردن ، كينيا ، الكويت ، لاو (جمهورية - الديمقراطية الشعبية) ، لبنان ، ليسوتو ، ليبريا ، الجماهيرية العربية

---

* بعد ذلك أبلغ وفد موزامبيق الأمانة العامة أنه كان ينوي التصويت مؤيدا .

الليبية ، مدغشقر ، ملاوي ، ماليزيا ، ملديف ، مالي ، مالطة ، موريتانيا ، موريشيوس ، المكسيك ، منغوليا ، المغرب ، نيبال ، ميانمار ، نيوزيلندا ، نيكاراغوا ، النيجر ، نيجيريا ، عمان ، باكستان ، بنما ، بابوا غينيا الجديدة ، بيرو ، الفلبين ، بولندا ، قطر ، رومانيا ، رواندا ، سان كيتس ونيفيس ، سانت لوسيا ، سانت فنسنت وجزر غرينادين ، ساموا ، سان تومي وبرينسيبي ، المملكة العربية السعودية ، السنغال ، سيشيل ، سيراليون ، سنغافورة ، جزر سليمان ، الصومال ، سري لانكا ، سورينام ، سوازيلند ، الجمهورية العربية السورية ، تايلند ، توغو ، ترينيداد وتوباغو ، تونس ، تركيا ، أوغندا ، أوكرانيا (جمهورية - الاشتراكية السوفياتية) ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، الإمارات العربية المتحدة ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، أوروغواي ، فانواتو ، فنزويلا ، فييت نام ، اليمن ، يوغوسلافيا ، زائير .

المعارضون : لا أحد .

الممتنعون : النمسا ، بلجيكا ، كندا ، الدانمرك ، دومينيكا ، فنلندا ، فرنسا ، ألمانيا (جمهورية - الاتحادية) ، اليونان ، أيسلندا ، ايرلندا ، اسرائيل ، إيطاليا ، اليابان ، لكسمبرغ ، هولندا ، النرويج ، البرتغال ، اسبانيا ، السويد ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، الولايات المتحدة الامريكية .

اعتمد مشروع المقرر A/44/L.57 بأغلبية ١٣٠ صوتا مقابل لا شيء مع امتناع ٣٢ عضوا عن التصويت* .

---

* بعد ذلك أبلغ وفد موزامبيق الأمانة العامة أنه كان ينوي التصويت مؤيدا .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أعطي الكلمة للممثلين الراغبين في تعليل تصويتهم .

السيد سافوت (تركيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : وفقا لسياستنا المؤيدة للجهود التي يبذلها المجتمع الدولي لكفالة القضاء الكامل على الاستعمار ، صوت وفدي مؤيدا لمشروع القرار A/44/L.55 . غير اني أود أن أسجل تحفظاتنا فيما يتعلق بالفقرة ٩ من منطوق القرار ، إذ أننا لا نعتبر ان صياغة هذه الفقرة صياغة مرضية .

السيد هاجنوكزي (النمسا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : تعتبر النمسا عملية إنهاء الاستعمار أحد المنجزات البارزة للأمم المتحدة . ولذا أيدت النمسا دوما جهود الأمم المتحدة في هذا الصدد . وبدافع من التزام النمسا الصادق بعملية إنهاء الاستعمار وبحق الشعوب في تقرير المصير ، أيدت مشروعي القرارين A/44/L.55 و L.56 ، ومشروع القرار الوارد في الوثيقة A/44/L.23 (Part I) .

غير أن هذا لا ينبغي أن يؤول بوصفه إقرارا لكل الأحكام الواردة في هذه النصوص . فلدينا تحفظات بشأن بعضها . وأود أن أشير بصفة خاصة الى الفقرة ٤ من منطوق مشروع القرار A/44/L.55 وأن أؤكد أن النمسا تفهم تلك الفقرة على أنها تشير الى الكفاح بالوسائل السلمية وحدها ، ذلك ان النمسا مقتنعة اقتناعا راسخا ، وفقا لميثاق الأمم المتحدة ، بأن التغيير الضروري لا ينبغي إحداثه إلا بالوسائل السلمية .

كما امتنع وفدي عن التصويت على مشروع المقرر A/44/L.57 .

وختاما ، أؤكد مجددا على تأييد النمسا المستمر والواضح لعملية إنهاء الاستعمار .

السيد غروندال (ايسلندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يشرفني أن اتكلم باسم بلدان الشمال الاوروبي الخمسة - الدانمرك والسويد وفنلندا والنرويج وايسلندا . ان التزام بلدان الشمال بعملية إنهاء الاستعمار معروف جيدا . وقد أوشكت تلك العملية على بلوغ مداها . وهذا أحد المنجزات التاريخية للأمم المتحدة .

لقد صوتت بلدان الشمال مؤيدة لمشروعي القرارين A/44/L.55 و L.56 ؛ غير اننا لم نتمكن للأسف من القيام بذلك دون أن تكون لدينا بعض التحفظات .

فمشروع القرار A/44/L.55 يتضمن صياغات ليس بمقدورنا إقرارها . فعلى سبيل المثال ، تحتوي الفقرة ٤ من المنطوق على صياغات تتنافى مع المبدأ الذي تتمسك به بلدان الشمال والمتمثل في أن الامم المتحدة ينبغي ، وفقا لميثاقها ، أن تشجع دوما الحلول السلمية . كما نجد أن الفقرة ٩ من المنطوق قد صيغت على نحو باتٍ وقطعي مغالى فيه . وفيما يتعلق بالفقرة السابعة من الديباجة ، ليس بمقدورنا قبول تفسيرات تتعارض مع المسؤوليات التي اناطتها خطة الامم المتحدة للتسوية للجمعية التأسيسية .

وفيما يتعلق بمشروع القرار A/44/L.56 ، لا ينبغي أن يؤول تصويتنا على الفقرة ١ من المنطوق ، المتعلقة بذلك الفصل من تقرير اللجنة الخاصة المعنية بإنهاء الاستعمار المتصل بنشر المعلومات ، بوصفه موافقة على كل الاجزاء المحددة من ذلك الفصل .

لقد امتنعت بلدان الشمال عن التصويت على مشروع المقرر A/44/L.57 نتيجة لتصويتها في العام الماضي على القرار المتعلق بالعقد الدولي للقضاء على الاستعمار .

وعلاوة على ذلك ، توجد لدى بلدان الشمال - فيما يتعلق بتقرير لجنة الـ ٢٤ الخاصة ((A/44/23 (Part I)) - تحفظات على الآثار المالية المترتبة على الحلقتين الدراسيتين المقترحتين في مشروع القرار بشأن برنامج أنشطة الاحتفال بالذكرى الثلاثين لاعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أعطي الكلمة لممثل كوبا بوصفه نائب رئيس اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة .

السيد أوراماس اوليفا (كوبا) ، نائب رئيس اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (لجنة الـ ٢٤ الخاصة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يشرفني ، أن ادلي ، بالنيابة عن لجنة الـ ٢٤ الخاصة ، بالبيان التالي .

خلال جلستنا بعد ظهر اليوم ، اوضح ممثل المملكة المتحدة ، الذي تتولى حكومته مسؤولية ادارة عشرة أقاليم من الاقاليم التسعة عشر التي ما زالت غير متمتعة بالحكم الذاتي ، ان إنهاء الاستعمار كان من قصص النجاح الكبرى في العقود الاربعة الماضية . ولن يختلف أحد معه في هذا القول . غير أننا ندرك في الوقت نفسه على نحو مؤلم أنه بينما حصل عدد من الاقاليم التي كانت مستعمرة في الماضي على الاستقلال بصورة سلمية وبالتعاون الوثيق في كثير من الاحيان مع الدول القائمة بالادارة ، فإن عددا من الاقاليم الاخرى كان عليه أن يكافح من أجل الاعتراف بحقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال ، وأن يقدم في غمار هذا الكفاح تضحيات هائلة ويبذل الكثير من الدماء في مواجهة القوى المتراصة للمستعمرين وأصحاب المصالح الانانية . ومن الثابت أن الامم المتحدة قد اضطلعت أيضا بدور حاسم في تلك العملية .

لقد قال ممثل المملكة المتحدة إن الحقبة الاستعمارية قد انتهت ، في نظر بريطانيا ، منذ زمن طويل ، حيث أن معظم الاقاليم التابعة لبريطانيا قد أصبحت مستقلة بالفعل في حين آثر عدد صغير منها أن يظل على ارتباط وثيق بالمملكة المتحدة . غير أنه بالنسبة للامم المتحدة ، فإن الجمعية العامة قد أعلنت مرارا أن شعوب الاقاليم الجزرية المتبقية ، بغض النظر عن حجمها أو عدد سكانها أو ندرة مواردها ، لها نفس الحق المتأصل في تقرير المصير شأنها شأن الاقاليم الاخرى ، وفقا للميثاق والإعلان .

وضمانا لأن يجري التعبير عن التطلعات الحقيقية للشعوب التابعة فيما يتعلق بمركزها في المستقبل ، تعبيرا كاملا بمنأى عن التدخل ، أكدت الجمعية العامة مرارا وتكرارا على الحاجة الماسة إلى أولا ، مشاركة الدولة القائمة بالادارة وممثلي شعوب

الاقاليم المعنية في أعمال هيئات الامم المتحدة ذات الصلة ؛ وثانيا ، ايفاد بعثات زائرة من الامم المتحدة الى تلك الاقاليم للتحقق عيانا من التطلعات الحقيقية للسكان ؛ وثالثا ، إشراك الامم المتحدة في أعمال تقرير المصير التي تنفذ في تلك الاقاليم فيما يتعلق بمركزها في المستقبل .

وفيما يتصل بعدم مشاركة بريطانيا في الاعمال ذات الصلة ، للجنة الـ ٣٤ الخاصة لا يسعنى سوى أن أذكر مرة أخرى النداء المتكرر الذي وُجّه الى المملكة المتحدة بأن تعيد النظر في موقفها وأن تأخذ هذه الشروط التي حددتها الجمعية العامة في اعتبارها .

اننا نشعر بالاغتباط إذ نلاحظ استعداد المملكة المتحدة للوفاء بأمانة بالتعهدات التي التزمت بها بموجب المادة ٧٣ من الميثاق . وقد أوجدت الامم المتحدة الآلية والاجراء اللازمين للتحقق من مدى ذلك الامتثال ، وهذا على وجه التحديد هو الهدف من هذا الاستعراض السنوي . ونحن سنستمر في أداء مسؤولياتنا ما لم تقرر الجمعية العامة غير ذلك . كما أننا لن نتوقف ، ما لم تقرر الجمعية غير ذلك ، عن أداء واجبنا حتى نتأكد انه لم يعد هناك اقليم ما يقع في نطاق الفصل الحادي عشر من الميثاق يشكل مصدر قلق لهذه المنظمة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد اختتمنا هذه المرحلة من نظرنا في البند ١٨ من جدول الاعمال .

البند ٣٨ من جدول الاعمال

استعراض كفاءة الاداء الاداري والمالي للامم المتحدة

(أ) مذكرة من الامين العام (A/44/747)

(ب) مشروع قرار (A/44/L.58)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد أصدرت مذكرة الامين العام بشأن هيكل ووظائف الجهاز الحكومي الدولي للأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي بوصفها الوثيقة A/44/747 .

وفي هذا السياق ، معروض على الجمعية أيضا مشروع القرار (A/44/L.58) . وقد سُحب مشروع القرار (A/44/L.53) ومشروع المقرر (A/44/L.54) ، اللذان سبق تقديمهما بموجب هذا البند .

وأعطي الكلمة لممثل بوليفيا ليعرض مشروع القرار A/44/L.58 .

السيد نافاجاس موغرو (بوليفيا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : يشرفني أن أحيط الجمعية علما بنتيجة المشاورات الخاصة بالمقترحات المقدمة الى الجمعية بموجب هذا البند في جدول الاعمال المعنون "استعراض كفاءة الاداء الاداري والمالي للامم المتحدة" .

لقد ظلت هذه المسألة معروضة على الجمعية العامة لعدة سنوات . وقد أجمعت الدول الاعضاء على ضرورة تعزيز هيكل الجهاز الحكومي الدولي للأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما لتمكينها من التصدي لمتطلبات المجتمع الدولي الحالية والجديدة بمزيد من الفعالية والكفاءة . إلا أن العملية كانت معقدة للغاية . وقد أجرت اللجنة المعنية التي أنشأها المجلس الاقتصادي والاجتماعي دراسة متعمقة لهيكل ووظائف الجهاز الحكومي الدولي للأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما ، لكنها لم تتمكن من التوصل الى اتفاق بشأن مجموعة من التدابير .

وقد اتخذ المجلس الاقتصادي والاجتماعي منذ عام ١٩٨٨ قرارين هامين يرميان الى تنشيط أدائه . ولا تزال هذه العملية مستمرة وقد اتخذ عدد من التدابير الهامة للغاية لتمكين المجلس من الوفاء بمسؤولياته على نحو أكثر فعالية .

لو تبحث الجمعية العامة البند ٣٨ من جدول الأعمال في دورتها الحالية في ضوء ما أنجز من عمل بالفعل بالاضافة الى مذكرة الأمين العام (A/44/747) . ونتيجة للمناقشات غير الرسمية التي دارت بين الافرقة والبلدان المعنية ، تسنى تقديم مشروعي مقترحين الى الجمعية العامة ، الاول (A/44/L.53) شارك في تقديمه كل من اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، واستراليا ، وايرلندا ، وايسلندا ، وايطاليا ، وبولندا ، والدانمرك ، والسويد ، وفنلندا ، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية ، والنرويج ، ونيوزيلندا ، وهنغاريا ، وهولندا ، واليابان . وتقدمت بالاقتراح الثاني (A/44/L.54) ماليزيا نيابة عن مجموعة الـ ٧٧ .

وفي ضوء إلتقاء وجهات النظر ورغبة الدول الاعضاء في التوصل الى توافق آراء بشأن الموضوع طلب مني رئيس الجمعية العامة ، بصفتي نائبا له ، تسهيل عملية التشاور بشأن البند ٣٨ من جدول الأعمال . وقد عقد عدد من الجلسات غير الرسمية لتسهيل تبادل الآراء بشأن مشروعي المقترحين . ويسعدني أن أقرر انه نتيجة لتلك المشاورات توصلنا الى مشروع القرار A/44/L.58 ، وهو يجمع بين العناصر الاساسية في

مشروعي المقترحين اللذين شكلا أساس المشاورات . ويرمي مشروع القرار ، الذي يبقي على الفحوى الاساسية للنصين ، الى مساعدة عملية إدخال تحسينات على هيكل وتشغيل الامم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما .

ويقوم مشروع القرار عى أساس النظرة العامة القائلة بأن الاصلاح عملية مستمرة وانه من المصلحة المشتركة لجميع البلدان كفالة الاداء الفعال للامم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما من أجل زيادة قدرتها على الاستجابة ليس فقط للقضايا الراهنة بل أيضا للمشاكل والقضايا الناشئة ، وبصفة خاصة ما يتصل منها بتحقيق التنمية في البلدان النامية . كما يؤكد مشروع القرار من جديد أن الهدف الرئيسي من إعادة تشكيل الامم المتحدة وتنشيطها في تلك الميادين ليس تحقيق وفورات مالية لكن ضمان فعالية استخدام الموارد وكفاءته في تحقيق الاهداف التي تحددها الدول الاعضاء في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما .

كما يؤكد مشروع القرار الاتفاق العام على ضرورة تعزيز التعاون الدولي ، ويسلم بأن المداولات الحكومية الدولية المقرر إجراؤها في أوائل التسعينات - بما في ذلك بصفة خاصة الدورة الاستثنائية للجمعية العامة التي ستعقد للنظر في التعاون الدولي لمكافحة انتاج المخدرات وعرضها وطلبها والاتجار بها وتوزيعها بشكل غير مشروع ، والدورة الاستثنائية للجمعية العامة المكرسة للتعاون الاقتصادي الدولي وخاصة تنشيط النمو الاقتصادي والتنمية في البلدان النامية ، ومؤتمر الامم المتحدة الثاني المعني بأقل البلدان نموا ، ووضع الاستراتيجية الإنمائية الدولية لعقد الامم المتحدة الإنمائي الرابع ، والدورة الثامنة لمؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية ، ومؤتمر الامم المتحدة المقترح المعني بالبيئة والتنمية - هذه كلها سيكون لها أثر كبير على أداء آلية الامم المتحدة الحكومية الدولية وهياكل الامانة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما .

ويطلب مشروع القرار الى الامين العام أن يقدم تقريرا الى الجمعية العامة في دورتها الخامسة والاربعين عندما تعود الى النظر في هذا الموضوع .

كما يشدد مشروع القرار على ضرورة التنفيذ التام لقراري المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٧٧/١٩٨٨ و ١١٤/١٩٨٩ ، بما في ذلك الاحكام المتصلة بهيكل دعم أمانة المجلس ، ويطلب الى الامين العام أن يقدم تقريرا عن تنفيذ هذين القرارين الى المجلس الاقتصادي والاجتماعي كي يتمكن المجلس من استعراض هذه المسألة في دورته العادية الثانية لعام ١٩٩٠ .

وفي المشاورات غير الرسمية التي أجريتها وجدت أن جميع المشاركين الاصليين مستعدون لتقديم المساعدة ومتعاونون ، مما مكنّي من تقديم مشروع القرار المطروح الآن على الجمعية العامة . وأغتنم هذه الفرصة لاعرب عن تقديري العميق لتعاونهم . ويحدوني الامل في أن يعتمد مشروع القرار بتوافق الآراء .

السيد شوه (ماليزيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يشرفني أن أتكلم باسم مجموعة الـ ٧٧ . إن مجموعة الـ ٧٧ تودّ أن تؤكد مجدداً على الأهمية التي تعلقها على مسألة "استعراض كفاءة الاداء الاداري والمالي للأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي" . مع الاحاطة علما بالمعلومات المفيدة الواردة في مذكرة الأمين العام .

اننا نشهد تحوّلا سريعا في الحالة السياسية والاقتصادية في العالم . فهناك تخفيف في حدة التوتر السياسي بين الدولتين العظميين في الوقت الذي يستمر فيه حدوث تطورات رئيسية في اوروبا الشرقية . ويبدو أن الاقتصادات المخططة مركزيا في اوروبا الشرقية مهيأة للإندماج في دائرة الاقتصاد العالمي ، بينما تبذل الجهود لادماج البلدان المتقدمة النمو على أساس اقليمي بطرق شتى في اوروبا الغربية وامريكا الشمالية على حد سواء . وبزغت اليابان كقوة اقتصادية كبرى . وفي نفس الوقت اتسعت الفجوة الاقتصادية بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية في عقد الثمانينات .

وقد أدت هذه التطورات ضمن أمور أخرى الى التأكيد على تزايد الادراك ، وإن كان هذا بصورة تدريجية ، بالترابط القائم بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية . وحدث تقارب بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية على حد سواء في مجال الصلات الاقتصادية ، بما في ذلك اضفاء الطابع العالمي على أسواق المال وتكامل أسواق رأس المال . والواقع أن هذا التكافل هو مفتاح لرفاه البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية في المستقبل . وفي هذا الصدد ، يتعين على منظومة الأمم المتحدة أن تكيف نفسها تبعا لهذه التطورات التي تشكل البيئة السياسية والاقتصادية للعالم كله .

وترحب مجموعة الـ ٧٧ بالموقف الايجابي من جانب كل البلدان فيما يتعلق بمسائل التنمية والتعاون الدولي ، كما يتبين من جدول أعمال الأمم المتحدة للسنوات الاولى من عقد التسعينات المقبل . ونود أن نشير بصورة خاصة الى الدورة الاستثنائية للجمعية العامة في عام ١٩٩٠ المكرسة للتعاون الاقتصادي الدولي ، وخاصة تنشيط النمو

الاقتصادي والتنمية في البلدان النامية ، والى الاستراتيجية الإنمائية الدولية الجديدة ، ومؤتمر الامم المتحدة الثاني المعني بأقل البلدان نموا ، ومؤتمر الامم المتحدة المقترح للبيئة والتنمية ، والدورة الثامنة لمؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية .

وعلى ضوء البيئة العالمية المتغيرة بالاضافة الى جدول أعمال الامم المتحدة لعقد التسعينات ، تسلّم مجموعة الـ ٧٧ بالحاجة الى جعل منظومة الامم المتحدة أكثر فعالية وكفاءة . وبهذه الروح اتخذت مجموعة الـ ٧٧ زمام المبادرة في تقديم مشروع القرار الخاص بإعادة تنشيط المجلس الاقتصادي والاجتماعي . غير أنها تشعر بأسف لأن تنفيذ بعض أجزاء هذا القرار قد تم إرجاؤه . ونودّ أن نكرر التأكيد على ضرورة التنفيذ العاجل لقراري المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٨٨/٧٧ و١٩٨٩/١١٤ بشأن إعادة تنشيط هذا المجلس وزيادة فعالية أدائه . فمن شأن ذلك أن يمكن المجلس الاقتصادى والاجتماعي من الاضطلاع بالوظائف المتوخاة له في الميثاق . وتودّ مجموعة الـ ٧٧ أن تكرر التأكيد على الحاجة الى وضع نهج على مستوى المنظومة بأسرها لمعالجة مسائل التنسيق وإعادة التأكيد على العمل الذي يقوم به هذا المجلس في التوجيه السياسي والتنسيق .

وكما أعلنا في دورة المجلس الاقتصادى والاجتماعي المعقودة في صيف العام الحالي خلال المناقشات التي جرت بشأن بند جدول الأعمال المعنون "إعادة تنشيط المجلس الاقتصادى والاجتماعي" ، فإن مجموعة الـ ٧٧ على استعداد للدخول مع شركائنا في حوار حول وضع برنامج عمل متعدّد السنوات في سياق مناقشات المجلس المتعمقة بشأن الافكار الاساسية المتعلقة بسياسته . ونودّ أن يتحقق المزيد من التبسيط والاندماج في وثائق المجلس . وينبغي زيادة تشجيع الوكالات المتخصصة والصناديق والبرامج على تزويد المجلس الاقتصادى والاجتماعي بملخصات تحليلية وغيرها من المدخلات المطلوبة في قرار المجلس الاقتصادى والاجتماعي ١٩٨٨/٧٧ . وبتحديد المسائل والعلاقات المتبادلة بينها والدور الذي تضطلع به شتى هيئات منظومة الامم المتحدة في مجال كل منها تحديدا واضحا ، سيكون بالإمكان إعطاء مضمون تنفيذي وتوجيه سياسي لمناقشاتنا المتعمقة

للأفكار الاساسية الرئيسية ، ومن الضروري أيضا توضيح ترتيبات الرصد واجـــراءات المتابعة والإبلاغ .

لقد كان الاتجاه الاساسي لعملية إعادة تشكيل الهياكل في الامم المتحـــدة محدودا ، وقد تم الاضطلاع بها بشكل عام من المنظور الخاص بمقتضى الميزانية ، وفـــي حين أن القضية الحقيقية هي مدى استجابة نظام التعاون المتعدد الاطراف للاحتياجـــات المتغيرة وللهدف ذي الاولوية القصوى ، ألا وهو تنمية البلدان النامية .

وتود مجموعة الـ ٧٧ أن تؤكد في هذه المرحلة على ضرورة الاهتمام وتوخي الحـــذر عند القيام باصلاحات ، وخصوصا عندما يكون لهذه الاصلاحات تأثير على مصالح وشواغـــل البلدان النامية . ونودّ في هذا الصدد أن نشددّ على أنه لا ينبغي إدماج اللجـــان والهيئات التي تعمل على النهوض بمصالح البلدان النامية في لجان أو هيئات أخـــرى استنادا الى حجة تحقيق الوفورات المزعومة . وينبغي بالاحرى تعزيز بعض هذه الهيئـــات وتقويتها . ويجب أن يكون واضحا أن الغرض من مثل هذه الاصلاحات هو تحقيق استخـــدام أفضل وأكثر فعالية للموارد المتاحة .

وفي الختام ، نطلب الى جميع البلدان أن تسدد أنصبتها المقررة في الميزانيـــة العادية ، نظرا لاننا نعتقد أن كفاءة منظومة الامم المتحدة ترتهن أيضا بأن يتوفـــر لها الدعم المالي القوي .

السيد لوميرل (فرنسا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : يشرفنـــي أن أتكلم بالنيابة عن المجموعة الاوروبية ودولها الاعضاء حول ذلك الجزء من بند جـــدول الاعمال ٣٨ المعنون "استعراض كفاءة الاداء الاداري والمالي للامم المتحدة" الذي أحيـــل الى الجمعية العامة ذاتها للنظر فيه . ويتعلق هذا الجزء بالدراسة المتعمقة بشـــأن آلية التعاون الحكومي الدولي في المجالين الاقتصادي والاجتماعي .

وتبين الطريقة التي تشارك بها وفودنا في شتى الجهود التي بذلت في سنـــوات متعاقبة لاصلاح الآلية الحكومية الدولية للامم المتحدة في الميدانين الاقتصـــادي والاجتماعي الاهمية التي نعلقها على زيادة كفاءة المنظمة في هذا المجال ، كما تبيّـــن رغبتنا في المشاركة في الجهود الجارية الآن .

وأؤكد مجددا أن من رأي المجموعة الاوروبية ودولها الاعضاء أن من بين المهام الاساسية لمنظمتنا اتاحة امكانية التبادل والتوفيق بين آراء جميع الحكومات فيما يتعلق بالمشاكل الرئيسية التي تواجه الحياة الاقتصادية والاجتماعية في سائر أنحاء العالم . وإذا ما أمكن الاضطلاع بهذه المهمة على الوجه الاكمل وبروح بناءة فإن العمل السياسي سيجد فيها مصدر إلهام وفير .

ولهذا ، لا يزال هيكل الآلية الحكومية الدولية في المجال الاقتصادي والاجتماعي ، والخدمات المساعدة في الأمانة قيد النظر المستمر حتى لا يعوق الوفود أو الأمانة في الجمعية العامة ، أو المجلس الاقتصادي والاجتماعي أو مجلس التجارة والتنمية ، عائق عندما تبدأ هذه الجهات مبادرات بناءة ومتلاقية . ولهذا ، كنا نشارك في السلسلة الطويلة من الجهود الجارية في مختلف الميادين ، لحث هذا الإصلاح ؛ وهذا هو السبب أيضا ، في التحليل النهائي ، الذي وافقنا من أجله على قرار بطلب تقرير من الأمين العام والسبب في اننا كنا مستعدين لتأييد مشروع قرار أكثر تفصيلا وبصياغة أشد قوة من تلك الصياغة المطروحة علينا في النهاية بعد مشاورات صعبة .

وحتى يستكمل تقرير الأمين العام بمقترحات عملية ، وحتى تتاح لنا الفرصة ، والوقت الكافي ، للإطلاع على هذا الملف الذي لا ينبغي أن يقفل ، مرة أخرى ، سأقصر بياني على ما تبدو لنا نقاطا أساسية ، وهي كما يلي :

ليس هناك إصلاح في القواعد ، أو في التنظيم أو في الدعم الإداري فيما يتعلق بعملنا ، يمكن أن يحل في حد ذاته محل عدم اهتمام دولنا بهذا العمل . ومن ثم ، يقع على عاتق الدول أن ترسل الى هنا الممثلين الذين يتوفر لديهم الاستعداد الطيب للعمل بفاعلية ، في تبادل الآراء والتوفيق فيما بينها ، حتى تكون جهودنا السياسية في هذا العمل ملهمة حقا .

إذن الإصلاح الهيكلي للمنظمة ليس كافيا . ولكنه ضروري . وهناك أيضا هيئات عديدة لم تعد تجتذب لدوراتها العادية والروتينية أي فرد سوى أعضاء البعثات الدائمة ، بينما الخبراء الوطنيون غير مهتمين . وفي معظم الاحيان نجد أن نفس مجموعة الممثلين تتناول نفس الموضوعات دون أن تتيح لها الوقت اللازم للنظر فيها بعمق أو للبحث عن طرق لإحراز تقدم . إننا نستخدم موارد الأمانة بطريقة سيئة . وينبغي أن تتحسن بدرجة كبيرة نسبة ترشيد التكلفة التي نطبقها في الميادين الاقتصادية والاجتماعية . وينبغي أن يكون النقد البناء لآليتنا وأساليبنا ومشاركتنا ، أولا وقبل كل شئ ، سمة دائمة لنا .

هذا هو المسلك الإيجابي والتطلعي الذي نود أن نستمر فيه ونشارك فيه الآخرين .

السيد ويلنسكي (استراليا)(ترجمة شفوية عن الانكليزية): في هذه المناسبة أتكلم بالنيابة عن وفدي استراليا ونيوزيلندا .

في وقت إنشاء الأمم المتحدة كمنظمة جديدة ذات سمة مبتكرة ، رحبنا ، باعتبار ذلك تحسنا كبيرا عما كانت عليه عصبة الأمم بأن المنظمة لن تتناول القضايا السياسية فحسب ، ولكن القضايا الاقتصادية والاجتماعية أيضا . وكان هناك اعتراف لأول مرة ، من خلال ميثاق الأمم المتحدة ، لا بأن القضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية مترابطة ترابطا وثيقا فحسب ، ولا بأن القضايا الاقتصادية والاجتماعية تكمن غالبا في أصل الخلافات السياسية فقط ، ولكن أيضا بأن التعاون الدولي بشأن القضايا الاقتصادية والاجتماعية في فترة ما بعد الحرب سيكون ضروريا ويمكن أن يؤدي الى نتائج باهرة .

إن الفاعلية السياسية للأمم المتحدة قد تعاظمت في بعض الأحيان وتناقصت في أحيان أخرى ، وقد عدلت بعض هياكلها أو شكلت وفقا لما تقتضيه الظروف . ولكننا يجب أن نلاحظ بأسف أن الأمم المتحدة لم تكن فعالة في القطاعات الاقتصادية والاجتماعية - مع استثناء هام وهو التقدم المرموق المحرز في مجال حقوق الإنسان - وبقدر ما كان يتوقعه وينشده مؤسسوها . وهذا لا يعني أن الأجهزة التشغيلية لم تؤد عملا قيما غير عادي . ولكن الهيئات واضعة السياسات الاقتصادية والاجتماعية لم تمارس نفوذها وسلطتها التي كانت متوقعة منها .

ومن نافلة القول أن الأمم المتحدة اليوم ، في أنشطتها السياسية ، قد دخلت فترة جديدة من استعادة النشاط والإنجاز . فقد اقتنصت المنظمة فرص خمود الحرب الباردة للعمل بقوة في عدد من الحالات في مختلف أجزاء العالم .

إلا انه مما يدعو الى الأسف أن عملية استعادة النشاط هذه في القطاع السياسي تتناقض بشكل واضح مع النقص النسبي في التقدم والإنجاز في القطاع الاقتصادي . وعند النظر الى هذا الأمر في ضوء المجموعة الكبيرة من المشاكل الاجتماعية والاقتصادية التي نواجهها اليوم ، ولا سيما في البلدان النامية ، فإن هذا يؤكد الحاجة العاجلة

لدراسة وإصلاح عملية صنع القرار داخل المنظمة ، فيما يتعلق بالقضايا الاقتصادية والاجتماعية . وبدون العمل المتضافر لضمان أن تحقق القطاعات الاقتصادية والاجتماعية للأمم المتحدة مهامها ، فإن أداء المنظمة سيظل أعرج على قدم واحدة . وبدون ذلك العمل المتضافر ، هناك خطر من أن عدم الفاعلية في أحد المجالات الرئيسية يمكن أن يلحق الضرر بالنجاح المستمر في مجالات أخرى .

وما نحن بحاجة الى أن نركز عليه اليوم هو تحسين فاعلية القطاعين الاقتصادي والاجتماعي . وما نحن بحاجة الى أن نضمنه اليوم هو أن تكون المناقشات والقرارات في المنظمة فعالة في التأثير على السياسات الفعلية التي تنتهجها الدول الاعضاء وفي التأثير على حقائق الحياة الاقتصادية . إن وفودنا ليست منزعجة كثيرا إزاء تكرار المداولات الاقتصادية في محافل مختلفة ذات ولايات متداخلة - رغم انه من المنشود بصورة واضحة أن تكون المداولات مركزة بصورة أكثر - بقدر ما يزعجها أن المداولات ، بصرف النظر عن مدى تكرارها ، لا تحرز أثرا ملموسا على صنع القرار الاقتصادي في المجال المؤثر .

وقبل أن نناقش إصلاح القطاعين الاقتصادي والاجتماعي المتداخلين على نحو وثيق ، فاننا بحاجة الى أن نكون واضحين للغاية فيما يتعلق بالنتائج التي نتوقعها من تلك المناقشة . وتعتبر وفودنا أن العمل في المجالين الاقتصادي والاجتماعي في منظومات الأمم المتحدة ينبغي أن يكون : تطلعيا ومسؤولا ، متجاوبا مع الاحتياجات المتغيرة للدول الاعضاء ؛ وان يسفر عن مشورة من مستوى رفيع في المجال المستهدف تكون لها أثر وسلطة ؛ وان يقدم برامج منسقة تنسيقا جيدا مع تفادي الازدواجية ، سواء في المقر الرئيسي أو في الميدان .

وعندما تحدد الدول الاعضاء معا الاهداف التفصيلية ذات الأولوية في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي للتسعينات وما بعدها وتتفق عليها ، يمكن أن تتخذ قرارات بشأن أفضل الهياكل التي تجدها مناسبة لتحقيق هذه الأهداف . فالشكل يجب أن يتبع المهمة .

وبالطبع ، لن يحقق الإصلاح أية نتيجة ما لم تكن هناك إرادة سياسية للاستخدام الفعال لأجهزة الامم المتحدة ذات الصلة ولإجراء المناقشات في تلك الاجهزة بشأن كل القضايا ، وعلى المستوى المناسب . وهذه نقطة مركزية نود أن نؤكد عليها : ليست هناك فائدة من تحسين الهياكل ما لم نكن مستعدين لاستخدامها . ولكن التقدم بشأن الموضوعات يجب أن يسير جنبا الى جنب مع التقدم في مجال الإصلاح الهيكلي . وبدون الإرادة السياسية ، لن تتحقق نتائج مهما كان الهيكل ؛ كما أنه بدون الهيكل المناسب يمكن أن تصبح الإرادة السياسية غير مؤثرة .

وهذه قضايا كبيرة نواجهها . لقد كانت المداولات بشأن الإصلاح في الماضي القريب تتأثر بحقيقة أن القوى الرئيسية التي تكمن وراءها كانت تبدو للكثيرين وكأنها تتصل فحسب بتوفير النفقات . وقد يكون ذلك النهج مناسبا للموضوع في نظر البعض في ذلك الوقت ، ولكن هذا ما لا نركز عليه اليوم - بل اننا نعتقد أن أية تكلفة يمكن توفيرها في العملية ينبغي أن يعاد استثمارها في مجالات اقتصادية واجتماعية ذات أولوية قصوى . يجب أن نركز اليوم ، وفي المستقبل ، على تحسين فاعلية المنظمة بشكل شامل .

ونحن نقر بأنه لسوء الحظ ، لا تزال المناقشة بشأن هذه القضايا تعوقها تركة الماضي القريب ، ولكننا نعتقد أنه على المدى الأطول ، أي خلال سنوات قليلة ، سنتمكن نتيجة لهذا التركيز الجديد ، من مواجهة القضايا الكبرى . وينبغي لنا أن نحدد على المدى الأطول ، المشاكل التي من الأفضل تناولها في الأجهزة الاقتصادية والاجتماعية فضلا عن النتائج التي علينا أن نتوقعها . ويجب أن تمثل الدورة الاستثنائية المكرسة للتعاون الاقتصادي والتنمية حدثا هاما في تشكيل هذه التوقعات . وحينئذ سوف نكون على استعداد لدراسة واتخاذ القرارات عن أكثر العلاقات ملاءمة بين المجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة ولجانها المختلفة وعن العمل في الأجهزة الفرعية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية واللجان الاقليمية والفنية المختلفة ، وما إذا كنا بالفعل في حاجة إلى أي جهاز جديد رفيع المستوى .

وفي النهاية ، نعتقد أنه ينبغي أن يكون هناك اتفاق في الآراء بشأن صفقة متماسكة من التغيرات ينبغي تنفيذها بترتيب متفق عليه ، وعلى مدى فترة زمنية يتفق عليها . ويجب أن يكون هناك أيضا استراتيجية واضحة ومحددة للتنفيذ والدعم والارشاد لما سيكون بالتأكيد عملية صعبة ، وكذلك جهاز متفق عليه للاستعراض يقوم من وقت لآخر بتحليل التقدم المحرز في الصفقة المتفق عليها وتقديم تقرير في هذا الشأن .

إن المواضيع التي أشيرها هي القضايا التي يرى وفد بلادي أنه سوف يتعين على المنظمة أن تواجهها على المدى الوسيط . وليست لدينا أوهام عن مدى طموح هذا النهج ، أو عن مدى صعوبة إحراز تقدم ، أو عن الوقت المطلوب لتحقيقه . ورغم ذلك ، وإذ تستمر المناقشات غير الرسمية بشأن هذه المسائل الأوسع نطاقا ، فإننا نعتقد أنه من المهم أيضا أن نستمر في إحراز تقدم على المستوى المباشر لأن التغيرات التي يسعى اليها جديرة في حد ذاتها ، حيث ان تجربة التعاون والنجاح الذي نأمل في تحقيقه على هذا المستوى سييسران لنا إحراز تقدم في القضايا الأساسية .

وفي هذا السياق ، علينا أن نسلّم بأن آخر جولة في أنشطة الاصلاح في القطاعات الاقتصادية والاجتماعية للأمم المتحدة التي بدأت بتقرير فريق الثماني عشر ، لم تحقق

إلا تقدما بطيئا . وكانت هذه العملية تتعرض أساسا للخطر منذ البداية لانه لم يكن هناك فهم متفق عليه عالميا بشأن أهداف الاصلاح ولكننا مضينا قدما ببطء . وأوضحت اللجنة الخاصة المجالات التي يمكن القيام فيها بمزيد من العمل على نحو مفيد . وفي هذه السنة والسنة الماضية ، اتخذ المجلس الاقتصادى والاجتماعي قرارات هامة من أجل زيادة فاعليته ، كما أن العمل من أجل إعادة تنشيط المجلس مازال مستمرا . وكذلك نشعر بالتشجيع إزاء الرغبة التي أعرب عنها بالاجماع في الدورة الثالثة والاربعين للجمعية العامة في القرار ١٧٤/٤٣ بالاستمرار في السعي إلى السبل والوسائل التي تكفل تعزيز الاصلاح التنظيمي .

وفي هذا الصدد ، فقد أشارت الطبيعة والنطاق المحدودين للغاية لمذكرة الامين العام الواردة في الوثيقة (A/44/747) وعدم تقديم التقرير المفصل الذي دعا إليه القرار ١٧٤/٤٣ ، خيبة أملنا على وجه خاص . وبالمناسبة فإن رقم مذكرة الامين العام هو ٧٤٧ ولكنني أعتقد أنها أكثر شبها الآن بطائرة "فوكر فريندشيب" المكهّنة ، وأشك في أننا يمكن أن نتوجه على متنها إلى أي مكان .

وقد انضممنا إلى توافق الآراء الخاص بالقرار المطروح علينا الآن . ولكن علينا أن نعترف بقدر لا يستهان به من خيبة الامل أيضا بأن الخطوات التي يقطعها إلى الامام ليست خطوات أكبر . وكنا نود أن نرى شيئا أقل غموضية وأكثر اتصالا بالمضمون .

ورغم ذلك ، فإن مشروع القرار يبقي الطريق مفتوحا أمام اتخاذ المزيد من التدابير ، ونعتقد أنه ينبغي تناولها بعدد كبير من نفس هذه العناصر التي أشرت اليها من قبل ، أي ، ينبغي أن تتركز على الفاعلية ، وأن أية وفورات مالية يمكن أن تتحقق من برنامج التعديل الهيكلي يجب استثمارها في البرامج ذات الاولوية كجزء لا يتجزأ من عملية التغيير ، وأن تكون هناك استراتيجية للتنفيذ . وبهذه الطريقة يمكن إحراز تقدم مفيد .

إن من الاهمية القصوى أن يبقى الاستعراض والاصلاح مطروحين علينا كجزء من جدول أعمالنا المعتاد ، وبالتالي فإننا نؤيد مشروع القرار باعتباره وسيلة لتحقيق

المزيد من الثقة والتعاون بين الوفود ، ونتطلع إلى مناسبة أخرى في المستقبل تنظر فيها الجمعية بشكل متعمق في المسائل الأساسية التي يتضمنها هذا البند .

السيد تلمان (النرويج) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يشرفني أن أتحدث نيابة عن دول الشمال الخمس وهي ايسلندا والدانمرك والسويد وفنلندا والنرويج .

لقد تم التوصل إلى مرحلة هامة في عملية الاصلاح بالامم المتحدة عندما استعرضت اللجنة الخامسة تنفيذ القرار ٢١٣/٤١ قبل عدة أسابيع في إطار نفس هذا البند ، أي البند ٣٨ من جدول الاعمال . وفي هذه المناسبة ، أعربت بلدان الشمال عن ارتياحها بوجه عام إزاء تنفيذ التدابير المحددة المتفق عليها . ولكنها أكدت أن الاصلاح عملية مستمرة وأن الطريق أمامه لا يزال طويلا .

ومن العناصر الهامة في الصفقة التي تم الاتفاق عليها بموجب القرار ٢١٣/٤١ ، المقرر الخاص بإجراء استعراض شامل لأداء منظومة الامم المتحدة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي واللذين يلتهمان نصيب الأسد من موارد المنظمة . ولم تستكمل اللجنة الخاصة التي أنشئت لإجراء هذا الاستعراض سوى جزء من مهمتها ، أما الجزء الاهم من عملها ، أي الاستنتاجات والتوصيات وأعمال المتابعة ، فما زال لم يتم بعد .

واسمحوا لي أن أؤكد على أن بلدان الشمال لا تنظر إلى عملية الاصلاح ، التي ينبغي أن تكون عملية مستمرة ، على أنها عملية تستهدف تحقيق المزيد من الوفورات في الميزانية . فإذا ما أسفرت الاصلاحات عن وفورات في التكلفة ، ينبغي استخدام هذه الأرصدة في البرامج ذات الأولوية . وفضلا عن ذلك ، فمن شأن آلية أكثر كفاءة أن تبرر بشكل أفضل المطالبة بزيادة المخصصات المالية . بيد أننا نعتقد أن مهام المنظمة سوف يتضاعف حجمها وتزداد أهمية ، وأن الموارد المتاحة لتنفيذها سوف تظل محدودة . لذلك ، ينبغي أساسا أن تستخدم بأكبر قدر من الكفاءة مع مراعاة الأولوية بالقدر المعقول .

إن دول الشمال تتوقع أن يضطلع الأمين العام بدور هام في جهود الاصلاح ولا سيما على ضوء الفشل الجزئي لاعمال اللجنة الخاصة . ولا ينطبق ذلك فحسب على إجراء الاصلاحات

الضرورية بشكل مستمر وضمان استخدام الموارد بأكبر قدر من الكفاءة في إطار الامانة نفسها ، بل ينطبق أيضا على تقديم اقتراحات الاصلاح وتوصيات تتعلق بالآليات الحكومية الدولية . وقد وجه طلب إلى الامين العام بشأن تحقيق هذا الهدف في قرار العام الماضي ١٧٤/٤٣ .

وتأسف دول الشمال لعدم تقديم تقرير شامل يتضمن اقتراحات بإصلاحات مضمونية إلى هذه الجمعية العامة إذ ، بدلا من التقرير ، تلقينا مذكرة من الامين العام أرجأت بشكل أو آخر موضوع اقتراحات الاصلاحات المحددة على أن يتم النظر فيها على ضوء الدورة الاستثنائية والاستراتيجية الانمائية الدولية .

في هذه المرحلة ، نود أن نشير إلى بعض النقاط التي قدمتها بلدان الشمال في نيسان/ابريل الماضي إلى الامين العام استجابة لطلب منه .

أولا ، علينا أن نحاول تحديد ووضع الأولويات لمجالات المشاكل المستعصية التي تكون الحلول المتعددة الاطراف أكثر ملاءمة لها ، ويمكن بالتالي للامم المتحدة أن تلعب فيها دورا أكثر فائدة .

ثانيا ، ينبغي أن ننظر من جديد في الدور الذي يضطلع به كل من المجلس الاقتصادى والاجتماعي والجمعية العامة ، ويجب ألا تحال التقارير المقدمة إلى المجلس الاقتصادى والاجتماعي من الهيئات الفرعية إلى الجمعية العامة ما لم يتخذ قرار واضح في هذا الشأن . وينبغي تعزيز دور المجلس الاقتصادى والاجتماعي باعتباره "مرشحا" للتقارير والقرارات والموضوعات . ومن شأن ذلك أن يتيح للجمعية العامة أن تركز اهتمامها على قضايا السياسات الاساسية التي تواجه المجتمع الدولي . وفي هذا الصدد ، نود أن نكرر القول بأن بلدان الشمال تعلّق أهمية بالغة على أن توضع برامج العمل لمدة سنتين وأن تعقد الاجتماعات مرة كل سنتين .

ثالثا ، ان الهيئات الفرعية ينظر اليها بوجه عام على أنها تعمل بشكل مرض ، لكن بعض الهيئات يمكن أن تستفيد من زيادة اشتراك الخبراء ، وما من شك في أن بعضها يمكن إلغاؤه تدريجيا وإدماج مهامه في هيئات أخرى . والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ذاته ينبغي أن يعطى دورا موسعا فيما يتصل بالسياسات والتنسيق داخل إطار المجالات التي ستكون موضوعا للإصلاح .

ونحث المدير العام ، الذي أوكل اليه الأمين العام الآن مسؤولية تقديم تقرير مضموني ، أن يحدد مجالات عملية للتحسين المطلوب لآلية الامم المتحدة في الميدانيين الاقتصادي والاجتماعي .

وحيث أن بلدان الشمال تشعر بأنه قد آن الاوان لاتخاذ مزيد من تدابير الإصلاح ، فقد كنا نتوقع على الاقل بعض قرارات الإصلاح في هذه الدورة للجمعية العامة . ومشروع القرار الذي ستعتمده الجمعية اليوم لا يرقى بأي حال الى ما كنا نود أن نراه في هذا الشأن . غير أنه يخدم غرض استمرار عملية الإصلاح ويحوي بعض العناصر التي توفر بعض الأسس لتكثيف الجهود في المستقبل .

وفي العام المقبل ، من المأمول أن نشهد الاختتام الناجح لثلاث ممارسات بالغة الاهمية في الميدان الاقتصادي : الدورة الاستثنائية للجمعية العامة المكرسة لإنعاش النمو والتنمية ، ولاسيما في البلدان النامية ؛ والمؤتمر الثاني المعني بأقل البلدان نموا ، واعتماد استراتيجية إنمائية دولية جديدة للتسعينات . وهذه الممارسات الثلاث ، وربما الاستراتيجية على وجه الخصوص ، من المأمول أن تنجح في وضع جدول أعمال متفق عليه لمنظومة الامم المتحدة ، مع بعض التحديد للأولويات . كما ينبغي أن تولد ارادة سياسية تؤدي الى التزام الدول الاعضاء في الامم المتحدة التزاما أقوى ، مما يوفر الزخم اللازم للمزيد من جهود الإصلاح لكي تبرز الروح الجديدة البازغة في الحوار بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية . ولهذا فإن دورة العام المقبل للجمعية العامة ستكون لحظة مؤاتية لكي نتناول من جديد وبصدق للمسائل الاوسع نطاقا للاصلاح ولكي نرى ما الذي يتعين علينا أن نغيره أو أن نشحذ الهمم فيه بغية تحقيق أهدافنا المشتركة .

السيد الفويل (تونس) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : إذ أتكلم بإسم وفد تونس ، أود أن أؤكد على الاهمية الكبرى التي نعلقها على مسألة استعراض كفاءة الاداء الاداري والمالي للامم المتحدة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي في مرحلة تتسم بتسارع الاحداث بشكل يكاد يكون غير متوقع .

ويبدو أن العالم الآن قد دخل مرحلة من التحولات السياسية والاقتصادية الكبيرة التي يحفزها إقامة توازن اقتصادي عالمي جديد بشكل تدريجي . بيد أن هذا التوازن تصاحبه اختلالات محلية ودولية لم يسبق لها مثيل ، وهوة متزايدة بين البلدان الصناعية والبلدان النامية . وإذا كان الترابط الآن حقيقة لا مفر منها من حقائق الحياة ، فانه كذلك غير منصف . وهذه الحالة تمثل دونما شك تحديا من أكبر وأعقد التحديات التي يواجهها المجتمع الدولي ، والامم المتحدة ومنظومة الامم المتحدة ككل .

وتكيف المنظومة في الميادين الاقتصادية والاجتماعية وما يتصل بها يبدو أنه مايزال أولوية تتمسك بها جميع الدول الاعضاء ، وخاصة البلدان النامية ، كما يتضح من الدور القائد الذي تستمر في الاضطلاع به تحت رعاية مجموعة الـ ٧٧ وبرئاسة السفير رزالي ممثل ماليزيا ، الذي تكلم لتوه أمام الجمعية باسم مجموعة الـ ٧٧ .

ولم تتمكن اللجنة الخاصة التابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي التي أنشئت بموجب قرار المجلس ١١٢/١٩٨٧ ، تنفيذا لقرار الجمعية العامة ٢١٣/٤١ - على الرغم من أن الدراسة المتعمقة للقطاع الاقتصادي والاجتماعي في الامم المتحدة قد أديت بجدية وكفاءة كبيرتين - من التوصل الى أي نتيجة بسبب البيئة السياسية غير المشجعة التي كانت سائدة آنذاك مما جعل ولاية اللجنة غير ذات موضوع . وهذا يوضح السبب الكامن وراء مشروع البلدان النامية ، في إطار مجموعة الـ ٧٧ ، في طرح مجموعة من الافكار والمقترحات التي نالت في نهاية الامر قبول البلدان المتقدمة النمو الاعضاء في المجلس الاقتصادي والاجتماعي في المقام الاول ، ثم عامة أعضاء الجمعية العامة ذاتها .

وقد أدى هذا المسعى الى اعتماد قراري المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٧٧/١٩٨٨ و ١١٤/١٩٨٩ ، بدون تصويت ، بشأن إعادة تنشيط المجلس ودوره التنسيقي المركزي على نطاق المنظومة ، وقرار الجمعية العامة ١٧٤/٤٣ .

وتجتمع الجمعية اليوم للنظر في المذكرة التي أعدها الامين العام تنفيذا للقرار ١٧٤/٤٣ ، على أساس المشاورات مع جميع الدول الاعضاء ونتيجة المناقشات التي أجراها المجلس الاقتصادي والاجتماعي نفسه في عام ١٩٨٩ بشأن إعادة تنشيط نفسه .

ومما له دلالته أن العلاقة بين الممارستين اللتين قام بهما المجلس والجمعية على التوالي قد تم تحديدهما باعتبارهما محاولة ناجحة للفصل بين الجهود التي تبذلها الاكثرية للقيام بإصلاح حقيقي في القطاع الاقتصادي والاجتماعي وتلك الجهود التي استهدفت تقويض فعالية وتفرد الامم المتحدة والتعددية والتي أدت الى قيام أزمة مالية وعدم التزام بالانصبة المقررة بموجب الميثاق .

ويعتبر وفد تونس أن التنفيذ الفعال لاي استعراض أو اصلاح أو إعادة هيكلة أي جهاز حكومي دولي في المجالات الاقتصادية والاجتماعية وما يرتبط بها من مجالات والهياكل الداعمة لها في الامانة يعتمد أساسا على استعداد الدول الاعضاء لكي تستفيد استفادة كاملة من الامم المتحدة وهياكلها في هذه المجالات .

وفي هذا الصدد قد يكون من الهام أن نلحظ أنه بعد التركيز الكبير الذي أولته الدول الاعضاء الى أهمية وتفرد المنظمة في الإسهام في حل الصراعات الاقليمية وفي كفالة صنع السلم وصون السلم كأحد مظاهر تخفيف حدة التوتر في العلاقات بين الشرق والغرب ، يبدو أن بعض الدول الاعضاء قد عقدت العزم على أن تلجأ الى الامم المتحدة لمواجهة مسائل أنكر على المنظمة أي اختصاص فيها خلال الثمانينات .

ونود أن نسجل في هذا السياق توافق الآراء الجديد البازغ حول مسائل التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي مثل الدورة الاستثنائية للجمعية العامة بشأن إعادة تنشيط النمو والتنمية الاقتصاديين في البلدان النامية ، والاستراتيجية الإنمائية الدولية لعقد الامم المتحدة الإنمائي الرابع ، ومؤتمر الامم المتحدة لعام ١٩٩٢ المعني بالبيئة والتنمية والدورة الاستثنائية للجمعية العامة المعنية بالمخدرات ؛ أو مسائل مثل صيد الاسماك بالشباك العائمة وأثره على الموارد البحرية الحية ، أو المديونية الخارجية للبلدان النامية .

ولهذا ينبغي الاستمرار في إيلاء الأولوية لزيادة تعزيز فعالية القطاعات الاقتصادية والاجتماعية وما يرتبط بها في الأمم المتحدة ، وتعاونها مع مختلف مؤسسات المنظومة ، على أساس تكاملها ، وبغية زيادة أثرها على الاقتصاد العالمي ، عن طريق الدعم والتشجيع الكافيين للتنمية الاجتماعية - الاقتصادية للبلدان النامية والتنسيق المتعدد الأطراف للنظام الاقتصادي الدولي .

ان الدور التنسيقي المركزي لمنظومة الأمم المتحدة هو أحد الاختصاصات الرئيسية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي بموجب الميثاق .

وبالتالي فإن التنفيذ الكامل للقرارين ٧٧/١٩٨٨ و ١١٤/١٩٨٩ دون مزيد من الابطاء يتسم بأهمية قصوى . ووفد بلادي يساوره قلق خاص إزاء تعطيل الجهود في هذا الصدد ، بما في ذلك تنفيذ الاحكام المتصلة ، على وجه الخصوص ، بإعداد التقارير الموحدة والملخصات التنفيذية لمختلف وكالات منظومة الامم المتحدة ، وإنشاء هيكل دعم منفصل ومحدد المعالم بأمانة المجلس .

ويود وفد تونس هنا أن يؤكد على موافقته على الاقتراح الذي قدمه الامين العام استجابة لقرار الجمعية العامة ١٧٤/٤٣ . بل الواقع أن وفدي أعلن أكثر من مرة أن أي اصلاح متعمق ، لابد ، لكي يكون واقعيا وفعّالا وقادرا على البقاء ، أن يرتكز على أولويات متفق عليها للتسعينات . واذا وضعنا في الاعتبار أن أولويات العقد المقبل في الميدان الاقتصادي والاجتماعي ستتقرر في عدد من الاجتماعات الحاسمة التي ستعقد في الفترة من ١٩٩٠ الى ١٩٩٢ ، فإن أي إجراء سابق لأوانه يمكن أن يضر بالنتائج المتوقعة من عملية معقدة كهذه ، وأن يكون بمثابة إصدار حكم مسبق عليها .

إن الآليات الرئيسية المصممة لهذا الغرض هي الدورة الاستثنائية للجمعية العامة التي ستعقد في نيسان/ابريل ١٩٩٠ ، ومؤتمر الامم المتحدة الثاني المعني بأقل البلدان نموا ، الذي سيعقد في أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ ، والاستراتيجية الانمائية الدولية التي ستُعتمد أثناء دورة الجمعية العامة الخامسة والاربعين ، والتقييم النهائي لبرنامج عمل الامم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا للفترة ١٩٨٦ - ١٩٩٠ ، الذي ستقوم به الجمعية العامة في عام ١٩٩١ في دورتها السادسة والاربعين ، وأخيرا مؤتمر الامم المتحدة للبيئة والتنمية المزمع عقده في عام ١٩٩٢ .

في ختام هذا البيان ، يود وفد تونس أن يذكّر بأن الجمعية العامة تنظر حاليا في آخر تقرير للامين العام بشأن تنفيذ القرار ٢١٣/٤١ ، وأن تنفيذ ذلك القرار يتوقف على استعادة الصحة المالية للمنظمة وسلامتها وفعاليتها .

أخيرا ، وفيما يتصل بأحد الجوانب الرئيسية لعملية تنشيط المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، يرى وفدي أن هيكل دعم أمانة المجلس ، المنصوص عليه في القرارين ٧٧/١٩٨٨ و١١٤/١٩٨٩ ، ينبغي وضعه تحت السلطة المباشرة للامين العام .

ويحدونا الأمل في أن تتمكن الجمعية العامة من اتخاذ قرار نهائي بشأن هذه المسألة ، وكذلك بشأن المسائل الأخرى المتصلة بالموضوع الجاري بحثه اليوم ، بما في ذلك مكان انعقاد مختلف دورات المجلس ، بغية زيادة مشاركة الدول الأعضاء ، وضمان مزيد من التناسق في الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية لمنظومة الأمم المتحدة ككل .

نود هنا أيضا أن نعرب مرة أخرى عن تأييد تونس الكامل ، ورئيسها السيد زين العابدين بن علي ، للأمين العام الذي تربطنا به دائما علاقات ممتازة . وقد مثلت الزيارة الخاصة التي قام بها في الآونة الأخيرة الرئيس زين العابدين بن علي في الفترة من ١١ الى ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩ ، الى المنظمة وأمينها العام ، ذروة ذلك التعاون القائم على الثقة ، والتأييد النشط المتبادل ، والايمان بالمقاصد والمبادئ المكرسة في الميثاق . ومن ثم فإننا على ثقة بأن الأمين العام سيواصل الاسهام بنشاط وانتظام في تعزيز دور المنظمة ، وبخاصة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين الأخرى المتصلة بهما .

والوفد التونسي ، بوصفه عضوا في مجموعة الـ ٧٧ ، يؤيد مشروع القرار الذي جرى التفاوض بشأنه تحت الإدارة القديرة للسفير نباهاس موغرو ، ممثل بوليفيا .

السيد وانغ باوليو (الصين) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود بداية أن أعرب عن شكري للأمين العام على تقديمه ، في إطار البند ٣٨ ، مذكرته المتعلقة بهيكل ووظائف الجهاز الحكومي الدولي للأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي . أود أيضا أن أعرض بعض آرائنا حول إعادة تشكيل منظومة الأمم المتحدة في هذين الميدانين .

كانت إعادة التشكيل في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي تمضي في آن واحد مع إصلاحات في الميدان السياسي وفي ميداني إجراءات الميزنة وإدارة شؤون الموظفين . ولئن كانت الإنجازات التي تحققت في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي ليست مرضية تماما ، فقد تسنى إحراز بعض التقدم فيهما .

وقد قام المجلس ، وفقا لقرار الجمعية العامة ٢١٣/٤١ ، وبموجب قراره ١١٣/١٩٨٧ بإنشاء اللجنة الخاصة المعنية بإجراء دراسة متعمقة لهيكل ووظائف الجهاز

الحكومي الدولي للأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي . وتحت قيادة المكتب الذي رأسه السفير بدوي ، عقدت اللجنة ٣٦ اجتماعا رسميا وعددا من الاجتماعات غير الرسمية في غضون ١٥ شهرا ، ودرست بتعمق كبير أداء هيكل الجهاز الحكومي الدولي في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والمشاكل القائمة فيه ، وعرضت تقريرا عن أعمالها ، من خلال المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، على الجمعية العامة في دورتها الثالثة والاربعين .

ونتيجة لعمل اللجنة ، اكتسبت الدول الاعضاء تفهما أفضل ومعرفة أكبر للنظام الاقتصادي والاجتماعي بالامم المتحدة . وعلى أساس هذا الفهم المشترك ، قام المجلس في دورتيه الصيفيتين لعامي ١٩٨٨ و ١٩٨٩ ، بإتخاذ قرارين بشأن تنشيط أعماله ، يتضمنان بعض الاحكام المنصوص عليها بوضوح فيما يخص صياغة السياسة ، ورصد الانشطة التنفيذية وبرامج العمل والتنسيق ، وأساليب العمل وترتيباته ، وتدابير أخرى لتنفيذها . كل هذا يستحق الثناء . وقد قام المجلس هذا العام ، تحت رئاسة السفير مورتنسن ، بمحاولة ناجحة لزيادة كفاءة عمله وتوفير الوقت ، وبالتالي يمكن القول بأن المجلس الاقتصادي والاجتماعي إتخذ خطوة عملية نحو إعادة تنشيط نفسه . إلاّ أننا في الوقت ذاته لا يجوز أن نتغاضى عن حقيقة أن الاحكام المنصوص عليها في القرارين المذكورين آنفا لم تنفذ بعد بدقة وبشكل كاف . وأكبر دليل على ذلك ، التأخير في توزيع الوثائق في دورة المجلس الصيفية هذا العام ، مما جعل من المستحيل عليه إنهاء مداولاته بشأن بعض المسائل الهامة في الوقت المحدد ، وعرقل بالتالي من سير العمل ، وأضاف الى عبء العمل في الدورة الحالية للجمعية العامة . وبغض النظر عن ذلك ، مازال هناك الكثير الذي يتعين القيام به فيما يتعلق بالاستخدام السليم للآليات القائمة لتنسيق ورصد مختلف الانشطة بشكل فعّال ، وضمان وتعزيز كفاءة وفعالية هيكل الامانة ، وتحسين العمل التنظيمي للمجلس . ويتعين علينا بالتالي أن نثابر وأن نواصل بذل الجهود .

ختاما ، أود أن أغتنم هذه الفرصة لأؤكد مرة أخرى على الموقف الذي يتخذه الوفد الصيني إزاء هذا الموضوع . إن الحكومة الصينية تؤيد دائما جميع الاقتراحات

والتوصيات المعقولة ، فيما يتعلق بتبسيط هيكل المنظمة وزيادة كفاءتها وفعاليتها وتعزيز دورها . نحن نحبذ تبسيط ودمج وتعزيز بعض الهياكل . ولكن التسرع لن يؤدي الى نتائج طيبة . يتعين علينا أن نمضي بحرص . هذا علاوة على أن عملية التبسيط تحتاج الى مجموعة من المعايير السليمة ، ولا ينبغي تنفيذها إلاّ بعد التوصل الى توافق في الآراء ، وإعداد الخطوات العملية . إن هدف التبسيط هو تعزيز دور الأمم المتحدة لا إضعافه .

إننا نعتقد أن إعادة التشكيل في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي بدأت بالفعل بداية طيبة ونحن نؤيد مشروعي القرارين المتعلقين بتنشيط المجلس الاقتصادي والاجتماعي . ويحدونا الأمل في أن تقوم الأطراف المعنية ببذل جهد متضافر لتنفيذهما تنفيذا كاملا .

وفي تعاوننا مع الأطراف الأخرى للنهوض بعملية الاصلاح ، سنواصل إتخاذ موقف جاد ومسؤول وايجابي ومرن ، وعملي أيضا . ونحن على استعداد للاشتراك في جميع المناقشات والمشاورات ، وتقديم تعليقاتنا ومقترحاتنا بشأن مسائل محددة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : قبل الانتقال الى البت في هذا الاقتراح ، سأقتبس من المادة ٧٨ من النظام الداخلي فيما يتصل بالاقتراحات المعروضة على الجمعية العامة :

"لا يجوز ، كقاعدة عامة ، مناقشة أي اقتراح أو طرحه للتصويت في أية جلسة من جلسات الجمعية العامة ما لم تكن قد عممت نسخ منه على جميع الوفود في موعد لا يتأخر عن اليوم السابق ليوم انعقاد تلك الجلسة" .

نظرا لقصر الوقت المتاح ورغبة الأعضاء في الانتهاء من هذا البند على وجه السرعة ، أقترح ، بموافقة الجمعية العامة ، أن ننتقل الى البت في مشروع القرار A/44/L.58 على الرغم من أنه لم يعمم إلاّ صباح اليوم .

إذا لم أسمع اعتراضا سأعتبر أن الجمعية العامة توافق على اقتراحي .

تقرر ذلك .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تقرر اعتماد مشروع القرار A/44/L.58 ؟

أُعتمد مشروع القرار (القرار ٤٤/) .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : بهذا نكون قد انتهينا من المرحلة الحالية من نظرنا في البند ٣٨ من جدول الأعمال .

برنامج العمل

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ستعقد الجلستان العامتان التاليتان للجمعية العامة في دورتها الرابعة والاربعين يوم الجمعة ، ١٥ كانون الأول/ديسمبر ، حيث ستنظر الجمعية العامة في تقريري اللجنتين الأولى والثالثة ، وفي تعيين أعضاء لجنة التفتيش المشتركة وأعضاء لجنة المؤتمرات .

وخلال الدورة الاستثنائية ، ستواصل اللجنتان الثانية والخامسة للجمعية العامة في دورتها الرابعة والاربعين الاجتماع كما هو مطلوب .

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٥٥